الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع: 2024/2023

فرع: علوم التسيير

التخصص: مالية مؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور رقمنة الخزينة في تفعيل الرقابة على النفقات العمومية دراسة حالة الخزينة العمومية –ولاية ميلة-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " مالية مؤسسة "

إعـداد الطالبتان:
- بلواد آية
- سويكي خولة

تحت إشراف الدكتور:
لفيلف عبد الحق

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بوطلاعة محمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لفيلف عبد الحق	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
سنوسي أسامة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

نوقشت وأجيزت بتاريخ: . . . . 06-06-2024. . . . . .

السنة الجامعية2024/2023

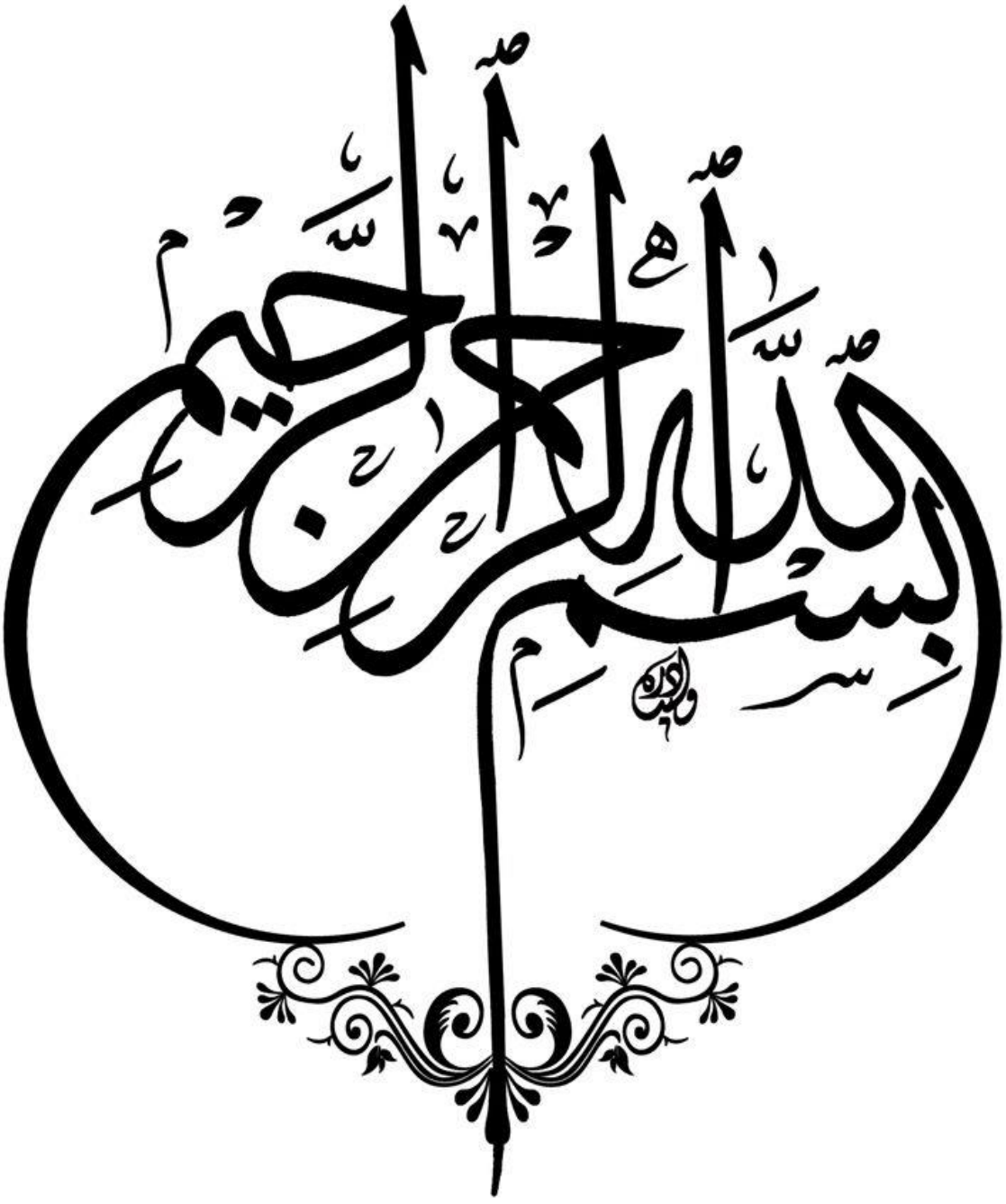
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان.

أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والإمتنان من قلب فاض بالمحبة والمودة والإحترام والتقدير لكم

إلى أستاذنا الفاضل "لفيلف عبد الحق " الذي تفضل بقبول الإشراف علينا،والذي منحنا من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة، ماشكل إضافة كبيرة للبحث العلمي،حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة التي استعن فيها في كامل عملنا، فأسئل الله العزيز ان يجازيه احسن الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل على قبول المناقشة لكل أعضاء اللجنة الكريمة، ولكل طاقم العمل على مستوى الخزينة العمومية –ميلة- على إعطائنا من وقتهم لمساعدتنا على إتمام العمل على رأسهم الأستاذة رميسة جزاهم الله خيرا.

الإهداء

من قال أنا لها " نالها"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،

ولم يكن الحلم قريبا، ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات، لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا، الذي بفضله أصبح الحلم واقعا أفتخر به.

إلى ملاكي الطاهر وقوتي بعد الله داعمي الأول " **أبي**" أهديك هذا العمل الذي لولا تضحياتك لم يكن له وجود، ممتنة أن الله إصطفاك من بين البشر سندا وعوضا.

"أمي"

إلى من قيل فيها " تحت أقدامها الجنة" التي ضحت بدون مقابل

إلى من قيل عنهم:

(سنشد عضدك بأخيك)

إخوتي كل بإسمه

إلى صديقتي ورفيقة عملي **"خولة"**

وإلى كل **"أعمامي"** و **"أخوالي"**.

أية

الإهداء

بفضل الله وبركات توجيهه،

تكاملت هذ السطور نحو قمة الإتقان، حيث لا يأتي النجاح إلا بعونه وتوفيقه

أهدي هذا العمل المتواضع

لمن كانا سببا في وجودي ووصولي إلى هنا **أمي** و**أبي** حفظهما الله ورعاهما برعايته.

إلي **إخوتي** و **أخواتي** الذي لطالما إعتبرتهم قدوتي

إلى عائلتي الثانية الذي أكرمني الله بصحبتهم **جهان و سارة**

إلى رفيقة درب وصديقتي وشريكتي فـي العمل **آية**

وإلى كل من أعطاني يد العون من قريب وبعيد

وساعدني في إنجاز هذا العمل.

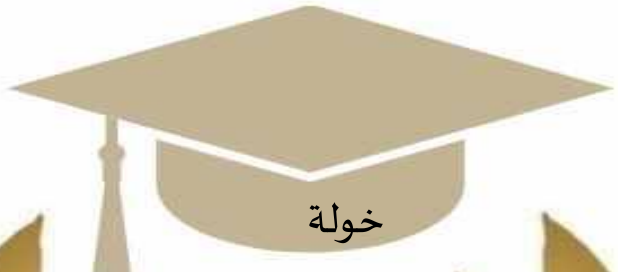

خولة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الفهرس	الصفحة
بسملة	**I**
شكر تقدير	**II**
الإهداء	**III-IV**
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الجداول	**IX**
قائمة الأشكال	**X**
قائمة الملاحق	**IX**
ملخص الدراسة	**XII**
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
1.1 مقدمة	**2**
2.1 إشكالية الدراسة	**2**
3.1 فرضيات الدراسة	**3**
4.1 أهداف الدراسة	**3**
5.1 أهمية الدراسة	**4**
6.1 مخطط الدراسة	**4**
7.1 الدراسات السابقة	**5-6-7**
الفصل الثاني :الإطار النظري	**8**

1.2 تمهيد	**9**
2.2 مفاهيم عامة حول الرقمنة:	**10**
1.2.2 مفهوم الرقمنة	**11**
2.2.2 خصائص الرقمنة	**15**
3.2.2 أهمية الرقمنة	**16**
4.2.2 أهداف الرقمنة	**17**
5.2.2 خطوات التحول إلى الرقمنة	**18**
6.2.2 أسباب التحول إلى الرقمنة	**19**
7.2.2 المقارنة بين الإدارة الإلكترونية و الإدارة التقليدية	**21**
3.2 ماهية الخزينة العمومية	**24**
1.3.2 مفهوم الخزينة العمومية	**24**
2.3.2 خصائص الخزينة العمومية	**25**
3.3.2 أهمية الخزينة العمومية	**25**
4.3.2 مهام الخزينة العمومية	**26**
5.3.2 صلاحيات الخزينة العمومية	**27**
6.3.2 الهيكل التنظيمي للخزينة العمومية	**28**
4.2 عموميات حول النفقات العمومية	**29**
1.4.2 تعريف النفقات العمومية	**29**
2.4.2 أركان النفقات العمومية	**30**
3.4.2 خصائص النفقات العمومية	**30**
4.4.2 تقسيمات النفقات العمومية	**31**

5.4.2 ظاهرة تزايد النفقات العمومية	**35**
5.2 خلاصة الفصل	**41**
الفصل الثالث: دراسة حالة	**42**
1.3 تمهيد	**43**
2.3 تقديم حزينة ولاية –ميلة–	**44**
1.2.3 نشأة الخزينة العمومية –لولاية ميلة–	**44**
2.2.3 شرح وعرض الهيكل التنظيمي –لولاية ميلة–	**44**
3.2.3 دور الخزينة العمومية –ولاية ميلة–	**46**
3.3 رقمنة الخزينة العمومية حالة خزينة –ولاية ميلة–	**47**
1.3.3 مراحل إدرج عملية الرقمنة الخزينة العمومية –لولاية ميلة–	**47**
2.3.3 آليات الرقابة رقميا وورقيا على تنفيذ النفقات العمومية (حالة فاتورة)	**48**
3.3.3 إيجابيات النظام المعلوماتي	**68**
4.3 خلاصة الفصل	**70**
الفصل الرابع:النتائج والإستنتاجات والتوصيات	**71**
(4–1) مقدمة	**72**
(4–2) النتائج	**72**
(5–3) الإستنتاجات	**73**
(5–4) التوصيات	**73**

قائمة الجداول
والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	أوجه المقارنة بين الإدارة الإلكترونية والإدارة القليدية	**22**

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	الهيكل التنظيمي العام للخزينة العمومية في الجزائر	**27**
(02)	الهكيل التنظيمي للخزينة العمومية –لولاية ميلة–	**45**
(03)	نافذة خاصة بكل عون لتسجيل الدخول	**48**
(04)	نافذة خاصة بقسم القروض والأموال المتوفرة	**49**
(05)	نافذة خاصة بقسم فرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة	**56**
(06)	نافذة خاصة بقسم فرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة	**57**
(07)	نافذة خاصة بقسم القروض والأموال المتوفرة	**58**
(08)	نافذة خاصة بقسم المعارضات	**60**
(09)	نافذة خاصة بقسم فرعي للتسديد	**63**
(10)	نافذة خاصة بقسم فرعي للتسديد	**64**
(11)	نافذة خاصة بقسم فرعي للتسديد	**65**
(12)	نافذة خاصة بقسم فرعي للتسديد	**66**
(13)	نافذة خاصة للتصحيحات لقسم المعارضات	**67**

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	حوالة الدفع	**77**
(02)	Releve d'operations	**78**
(03)	BOURDROU	**79**
(04)	الهيكل التنظيمي	**80**
(05)	بطاقة الإلتزام	**81**
(06)	إشعار بالتحويل	**82**
(07)	بطاقة النفقة	**83**
(08)	الفاتورة	**84**
(09)	سند الطلب	**85**

ملخص الدراسة

ملخـــــــص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء وإبراز دور رقمنة الخزينة العمومية في تفعيل الرقابة على النفقات العمومية دراسة حالة خزينة– ولاية ميلة –، حيث تم إستخدام المنهج الوصفي في دراستنا بإعتباره الأنسب لوصف وتبيان مفهوم متغيرات الدراسة من رقابة على نفقات التسيير ورقمنة الخزينة العمومية، توصلت الدراسة إلى : وجود أثر فعال للرقمنة على تجسيد الرقابة على النفقات العمومية، حيث إعتمدت خزينة – ولاية ميلة – على تقنيات رقمية وبرامج تتمثل في النظام المعلوماتي (SIT)، حيث جاء هذا الأخير بمراحل لإدراج عملية الرقمنة في الخزينة العمومية بترتيب تسلسلي، وأيضا وجود أثر إيجابي للرقمنة في تحسين أداء الخزينة.

كلمات مفتاحية: الرقمنة، النفقات العمومية، الرقابة، الخزينة العمومية.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the role of digitizing public finances in controlling public expenditures a case study of treasury mila-province the descreptive methode was used in our stady، considering it the most suitbel to describe and explain the concept of controlling public expenditures in treasury،mila province، as it relied on digital technologies and programs represented in the information system (SIT). This impact appeared in stages of digitizing public finances in sequence. The study also found a positive effect of digitization in improving the performance of public finances in treasury.

Keywords : Digitization, Censorship, Public Expenses, public treasury.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

2.1 إشكالية الدراسة

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 مخطط الدراسة

7.1 الدراسات السابقة

1.1 مقدمة :

أدى التطور التكنولوجي الهائل والمتسارع الذي شهدته الساحة الدولية إلى الانتقال من الخدمات الكلاسيكية إلى الخدمات الرقمية الذكية لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين وعصرنتها العمومية المقدمة، خصوصا لما تتمنع به من سرعة في الأداء وربح الوقت والجهد ، وعملت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج خطط التسيير الرقمي لمواكبة العصرنة الرقمية في إدارتها في جل مؤسساتها من بينها الخزائن الولائية. (زين العابدين ،مصطفى 2024).

تلعب الخزينة العمومية دورا حيويا في إدارة الأموال والموارد المالية العامة، حيث تهدف الخزينة العمومية إلى تنظيم إدارة تدفق النقد و التأكد من توفر السيولة اللازمة لتمويل النشاطات والخدمات العمومية بطريقة فعالة ومستدامة، من وظائف االخزينة الرقابة على النفقات العمومية حيث تمثل جزءا أساسيا من أنشطتها، إذ تشمل جميع النفقات التي تنفق لتلبية حاجات المجتمع، من إنفاق على الرواتب والأجور، والإنفاق على االبنى التحتية، التعليم و الصحة، الخدمات العامة وغيرها.

من أدوات الرقابة على النفقات العمومية الرقابة الرقمية،فالرقمنة والإدارة الاكترونية في هذا المجال أصبح أحد أبرز أهداف الدولة لذا قامت بالعديد من الجهود من أجل تجسيدها لمواكبة العصر وتحقيق النجاح في شتى القطاعات المختلفة، إذ تعمل على تحسين إدارة الخزينة العمومية حيث تعززالشفافية ، وتزايد الكفاءة، و تساعد في تحسين عمليات إتخاذ القرارات كتسهيل الوصول إلى المعلومات وتقليل الأخطاء إضافة إلى التقارير الآلية لمراقبة النشاطات المالية وتحليلها بطريقة دقيقة وسريعة، تساهم الرقمنة أيضا في تقليل الفساد ورصد الإنحرافات والمخالفات بشكل أكثر فعالية. (ميلودة 2022)

وليومنا هذا لا يزال موضوع الرقمنة مجال بحث العديد من الدراسات، حيث جاءت دراستنا هذه لإختبار دور رقمنة الخزينة العمومية في تفعيل الرقابة على النفقات العمومية.

2.1 إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الرقمنة في العصر الحالي وحاجتها الضرورية في المؤسسات بما فيها الخزينة العمومية رسميا لتطوير المحيط العملي من خلال الرقابة الدقيقة لمختلف الوظائف على مستوى الخزينة، رغبة إلى رفع كفاءتها إلى أعلى الدرجات مع تحقيق أفضل النتائج بناءا على هذا تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- كيف تساهم رقمنة خزينة –ولاية ميلة – في تعزيز فعالية الرقابة على النفقات العمومية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

– كيف تساهم الرقمنة في تحسين دقة وسرعة جمع البيانات المالية الخاصة بالنفقات العمومية؟

– ما هو تأثير الرقمنة على مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العمومية؟

– كيف تساهم الرقمنة في تقليل الأخطاء والتلاعب في العمليات المالية؟

– كيف تساهم الرقمنة في تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية في إعداد التقارير المالية اللازمة للمراقبة المالية؟

3.1 فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضية رئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

تساهم رقمنة خزينة –ولاية ميلة – في تعزيز فعالية الرقابة على النفقات العمومية.

من الفرضية الرئيسية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

- تساهم الرقمنة في تحسين دقة وسرعة جمع البيانات المالية الخاصة بالنفقات العمومية.
- تؤدي الرقمنة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العمومية.
- تساهم الرقمنة في تقليل الأخطاء والتلاعب في العمليات المالية.
- تساهم الرقمنة في تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية و إعداد التقارير اللازمة للمراقبة المالية.

4.1 أهداف الدراسة:

- تحليل تأثير الرقمنة على دقة وسرعة جمع البيانات المالية.
- تقييم تأثير الرقمنة على الشفافية والمساءلة .
- تحليل تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية.
- تحديد التحديات وتأثير الرقمنة على الكفاءة والفعالية.

5.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم، حيث تهدف إلى تحليل دور رقمنة خزينة –ولاية ميلة– في تفعيل الرقابة على النفقات العمومية. يساهم هذا التحليل في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين دقة وسرعة جمع البيانات المالية، وتقليل الأخطاء والتلاعب في العمليات المالية. كما تبرز الدراسة أهمية تحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات المالية وإعداد التقارير اللازمة للمراقبة الفعالة. ومن خلال تسليط الضوء على التحديات التي تواجه عملية الرقمنة وتأثيرها على الكفاءة والفعالية، تقدم الدراسة توصيات عملية لتحسين الأداء المالي والإداري، مما يساهم في تحقيق إدارة مالية أكثر شفافية وفعالية.

6.1 مخطط الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربع فصول، حيث اشتمل الفصل الأول على الإطار العام للدراسة وقد تضمن مقدمة الدراسة، مشكلتها وفرضياتها أهدافها و اهميتها بالإضافة إلى مخطط الدراسة والدراسات السابقة مع الفائدة التي تحصلنا عليها من الدراسات وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني فقد تم فيه مراجعة الاطار النظري للدراسة حيث تناولنا في المبحث الأول من مفاهيم عامة حول الرقمنة أما في المبحث الثاني فتضمن مفهوم الخزينة العمومية وخصائصها وأهميتها ومهامها إضافة إلى صلاحياتها والهيكل التنظيمي لها وأخيرا المبحث الثالث جاء فيه تعريف النفقات العمومية أركانها وخصائصها وتقسيماتها إضافة إلى ظاهرة تزايدها، بخصوص الفصل الثالث دراسة تحليلية " حول النظام المعلوماتي وآلية العمل به"، وقد تم توضيح ومناقشة نتائج الدراسة وتوصياتها وأهم مقترحاتها المقدمة في طرف الباحث في الفصل الرابع.

7.1 الدراسات السابقة:

يشكل عنصر الدراسات السابقة جزءا أساسيا في البحث، حيث يهدف إلى تقديم نظرة شاملة على الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع رقمنة الخزائن وتأثيرها على الرقابة على النفقات العمومية. من خلال مراجعة هذه الدراسات، يمكن تحديد الفجوات المعرفية والإسهامات العلمية التي تمت تحقيقها سابقا، مما يساعد في وضع الدراسة الحالية في سياقها الصحيح. هذا العنصر يمهد لفهم أعمق للموضوع ويساعد في بناء إطار نظري متين يستند إليه الباحث في تحليل النتائج.

دراسة عبديش (2019)، الإدارة الالكترونية ودورها في ترشيد النفقات العمومية – دراسة ميدانية ببلدية تيسمسيلت–.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور الإدارة الالكترونية في ترشيد النفقات العمومية بالإدارة العمومية لبلدية تسمسيلت، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية ساهم في تسهيل العمليات الإدارية و تقليص الجهد والوقت إلا أنها أيضا تواجه مجموعة من التحديات وعوائق لتطبيقها بسبب ضعف البنية التحتية.

أوصت هذه الدراسة بضرورة إعداد خطط فعالة لتدريب وتأهيل العاملين على تطبيق الإدارة الإلكترونية وضع خطة إستراتيجية لضمان تطبيق الادارة الإلكترونية للمساهمة في ترشيد النفقات العمومي، توضيح مدى التأثير الإيجابي لإستخدام الإدارة الإلكترونية في مستوى أداء العاملين وتقديم الخدمات للمواطنين و بالتالي أثره على ترشيد الإنفاق العام.

دراسة مخلوفي (2022): دور رقمنة الخزينة العمومية في تفعيل الرقابة على نفقات التسيير –حالة خزينة ولاية الأغواط–

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور فعالية رقمنة الرقابة على مستوى الخزينة العمومية لولاية الأغواط خلال الفترة الممتدة (2016–2019)، إذ أنها توفر الكثير من الجهد وتقلل الاخطاء إلى أدنى حد ممكن مع سهولة تصحيح الخطأ إن وجد، كما ساهمت في ذلك تحديد المسؤوليات لكل عون يتدخل في عملية الرقابة مما ساهمت في تفعيل الرقابة على مستوى الخزينة العمومية، بالإضافة إلى ضمان سلامة التنفيذ الجيد لمختلف العمليات المالية والمحاسبية و ضبط الإنفاق من خلال العمل على التثبيت من سلامة النظم والإجراءات الخاصة بإقتناص الإيرادات و انفاق النفقات العمومية ودوره في تفعيل الرقابة على نفقات التسيير، زيادة إلى الشفافية في المعلومات ودقة الحسابات وتحفظ المعلومات. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره الأنسب لوصف وتبيان مفهوم متغيرات الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسة استطاعت الوصول بشكل معين إلى نتائج وهي أن الإدارة الإلكترونية أثرت عليها ايجابيا حيث سهلت عمل ومهمة المحاسب العمومي إضافة إلى ربط مختلف مصالح

الخزينة ببعضها البعض ولدقة والسرعة في الإنجاز وحسن مرور الحوالات. لذلك أوصت هذه الدراسة منع المحسوبية و البيروقراطية في تمرير الحوالات لأنها متسلسلة إلكترونيا.

دراسة بوعنيق، لعويسي (2023): التحول الرقمي ودوره في تحسين أداء الخزينة عمومية لولاية ميلة.

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع تطبيق التحول الرقمي ودوره في تحسين أداء الخزينة العمومية لولاية ميلة لأن تطبيق المشروع الرقمي يجعل الإدارة أكثر قربا من المواطنين عن طريق اجراءات الملفات تسهيل الولوج للمنصات الرقمية فى المستقبل وتتبع إجراءات الملفات الإدارية عن بعد، وهذا من شأنه بناء علاقة إتصالية ناجحة بين الإدارة و المواطنين وتحسين المرفق العام، من هذا المنطق يتطلب رصد كل الإمكانيات لتطبيق الرقمنة – التي أصبحت مهمة في بناء ادارة فعالة لتجسيد الخطط والسياسات لا بد من تنسيق الجهود والمبادرات لمقدمي التحديات والعوائق التي تطرح أولوية تبني المشروع التحول الرقمي. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أنها في غياب الرقمنة يؤدي إلى تدهور الخدمة العمومية، كما أنها توجد علاقة إرتباطية بين كفاءة العنصر البشري ومستوى الخدمات العمومية في الخزينة وأن تفعيل البنية التحتية الرقمية يساهم في مواجهة عراقيل تحسين الخدمة العمومية.

لذلك توصي الدراسة على أولوية رفع كفاءة المورد البشري وتوفير البنية الرقمية الشاملة لتحقيق الجودة في مستوى الخدمات وتقريب الإدارة من المواطن.

الفائدة التي تحصل عليها الطالبتين من الدراسات السابقة:

حصل الطالبتين على مجموعة من الفوائد كقاعدة مهمة تسمح بتحديد المؤشرات الرئيسية لكيفية الرقابة على النفقات العمومية فى طريق الرقمنة موضحة كالتالي:

- اختيار المنهج و الأسلوب اللازم للقيام بالدراسة اللازمة.
- تحديد الأهداف عن طريق النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة
- تفادي العوائق والصعوبات و المشاكل التي واجهها الباحثون السابقون.

- الحصول على المعلومات الأولية الخاصة بالرقمنة من أجل البدأ في عملية الدراسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال ماتم مراجعته من الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الدراسة جاءت هذه الدراسة بصورة مكملة لتلك الدراسات و باعتبارها مرجع علميا جديدا من وجهة نظر الطالبتين ضمن الإطار العلمي المعمول به في هذه الدراسة، إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها حاولت معرفة دور الرقمنة ف تفعيل الرقابة على النفقات العمومية، وما تحصلنا عليه من الدراسات السابقة يبرهن نذرة وجود بحث بدراستنا في الخزينة العمومية لولاية- ميلة- على غرار باقي الولايات التي أجريت عليها مثل هذه الدراسة.

الفصل الثاني: الاطار النظري

1.2 تمهيد

2.2 مفاهيم عامة حول الرقمنة

1.2.2 مفهوم الرقمنة

2.2.2 خصائص الرقمنة

3.2.2 أهمية الرقمنة

4.2.2 أهداف الرقمنة

5.2.2 خطوات التحول إلى الرقمنة

6.2.2 أسباب التحول إلى الرقمنة

7.2.2 المقارنة بين الإدارة الإلكترونية و الإدارة التقليدية

3.2 ماهية الخزينة العمومية

1.3.2 مفهوم الخزينة العمومية

2.3.2 خصائص الخزينة العموميۃ

3.3.2 أهمية الخزينة العمومية

4.3.2 مهام الخزينة العمومية

5.3.2 صلاحيات الخزينة العمومية

6.3.2 الهيكل التنظيمي للخزينة العمومية

4.2 عموميات حول النفقات العمومية

1.4.2 تعريف النفقات العمومية

2.4.2 أركان النفقات العمومية

3.4.2 خصائص النفقات العمومية

4.4.2 تقسيمات النفقات العمومية

5.4.2 ظاهرة تزايد النفقات العمومية

5.2 خلاصة الفصل

1.2 تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى عرض أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بموضوعنا – دور رقمنة الخزينة العمومية في تفعيل الرقابة على النفقات العمومية– الذي نسعى من خلاله لدراسة كيفية الرقابة على النفقات العمومية عن طريق الرقمنة، والمبني على الدراسات والتطورات ذات العلاقة مع متغيرات الدراسة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة حيث قسمنا هذا الفصل إلى أربع مباحث: الأول كان فيه من التفصيل لأدبيات النظرية المتعلقة بالرقمنة أما المبحث الثاني يتعلق بماهية الخزينة العمومية و بالنسبة للمبحث الثالث يخص عموميات حول النفقات العمومية.

2.2 مفاهيم عامة حول الرقمنة

في عصرنا الحالي، تعتبر الرقمنة ظاهرة لا مفر منها فمع تقدم التكنولوجيا أصبحت الرقمنة ليست مجرد أداة تسهل العمليات اليومية، بل أصبحت إستراتيجية أساسية لتحسين الكفاءة و تعزيز التفاعل بين الأفراد و المؤسسات. تطرح التحديات والفرص الجديدة التي تفرضها الرقمنة تحولا جذريا في الطريقة التي نفكر بها ونعيش فيها. سنتطرق إلى عموميات حول الرقمنة :

1.2.2 مفهوم الرقمنة:

1.1.2.2 تعريف الرقمنة:

تعريف 01: يقصد بالرقمنة في مؤسسات المعلومات عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي، وتقوم باتخاذ هذا الإجراء بهدف توفير اكبر قدر من مصادر المعلومات المناسبة للمستفيدين وهي بذلك تساهم في حفظ هذه المصادر لمدة أطول وكذلك لإيصالها إلى أكبر قدر ممكن من المستفيدين حول العالم من خلال سعيها لتحويل مجموعتها إلى الشكل الرقمي.[1]

تعريف 02: يعرفها تايلور (Taylor (2007 إنها تمثل الفرق بين البيانات BTTS وهي كل ما ليس له حجم ولون ويستطيع السفر في سرعة الضوء ، أي أن الرقمنة من الناحية العلمية هي نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من التقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها" .[2]

وعرفها الأستاذ الدكتور فتحي عبد الهادي (2010) الرقمنة على أنها عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي ، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة أنها تحويل النص المطبوع

[1]- مشفرة بن دخيل الله الختمي، مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة RIST، العدد01، 2011.

[2]- نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص16.

أو الصور (الصور المطبوعة، الصور الفوتوغرافية، والإيضاحات والخرائط، الخ) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي ، وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية[1]".

وفي تعريف أخر للجمعية الدولية للمترجمين واللغوين العرب، الرقمنة بالنسبة للأشياء غير محسوسة كالمعلومات بأنها عملية تحويلها من شكلها التماثلي غالبا إلى رقمي مكافئ أما بالنسبة للأمور المحسوسة فيقصد بها اعتماد هذه الآلة أو النظام أو حتى المؤسسة لتقنيات ذات بنية رقمية بدل التماثلية، ومؤخرا أصبح يقصد بها اعتماد التحسيب رغم وجود مصطلح Computation ولكن يستخدم Digitalization بمعنى أشمل و أوسع.[2]

وبالتالي ومن هذه التعريفات أعطتنا صورة واضحة عن ماهية مصطلح الرقمنة ومن خلالها تم صياغة التعريف التالي:

الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات من شكل ورقي إلى شكل رقمي، أي أنها نظام الكتروني سهل عمل المتعاملين بها وفر لهم الجهد والوقت وساعدهم في تخزين المعلومات وإعادة استرجاعها بطريقة سهلة وذلك باستخدام الوسائل الالكترونية المتنوعة ومنها الحاسوب، ماسحات ضوئية، وانترنيت فهي نظام يجعل المعلومة تسري بشكل رقمي ينتجه التطور باستخدام المسح الضوئي وبذلك فهي نظام تخزين للمعلومات بطريقة أنية سريعة ولا تكلف الجهد.

2.1.2.2 نشأة الرقمنة:

بدأت الرقمنة منذ عام 1679 عندما طور "جوت فريد فيلهلم لينتر" أول نظام ثنائي على الإطلاق، قام بعد ذلك بتأليف كتاب يعرف باسم "شرح الأنظمة الثنائية في عام 1703 مساعدة الآخرين على فهم النظام الثنائي، في عام 1755، كتب صموئيل جونسون، وهو رائد آخر في النظام الثنائي، كتابا لشرح النظام التالي من منظور أوسع، ووصفه بأنه طريقة حسابية فريدة تستخدم تقدما بسيطا مشابها للطريقة التي استخدمها الصينيون منذ آلاف السنين[3].

فيما يلي بعض المعالم الهامة في تاريخ الرقمنة" :

1956 قدمت شركة IBM عالم الأعمال إلى الأقراص المغناطيسية وبيانات الوصول العشوائي محاسبة ذاكرة الوصول العشوائي التي تم استخدامها لأول مرة في نظام حجز الخطوط الجوية المتحدة، تضم كل واحدة منها

[1]- مشفرة بن دخيل الله الختمي، مرجع سابق، ص18-21.
[2]- نجلاء أحمد ياسين، مرجع سابق، 21.
[3]- Exela technologie, Matt, Tarpey, ABrief History of Digitization, 2020.

350 وحدة تخزين على القرص، والتي تزن طلا واحدا وتوفر سعة إجمالية تبلغ 5 ميغا بايت أي ما يعادل تقريبا سيارة ميتسوبيشي مواج وملف صورة عالية الدقة مقاس 4×3 بوصة.

إدعى البيان الصحفي الشركة IBM الذي أعلن عن RAMAC أن المعاملات التجارية ستتم معالجتها

بالكامل فور حدوثها هذا ما يجسد قيمة الرقمنة، والتي كانت ولا تزال معالجة أسرع وأكثر كفاءة.

1960 كي لا يتفوق عليها منافسها، أطلقت شركة الخطوط الجوية الأمريكية نظام Sabre الحجز المرحلات، والذي عالج 84000 مكالمة هاتفية في اليوم وخزن 807 ميغابايت من الحجوزات، وجداول الرحلات، وجرد المقاعد[1].

1968 بدأت مكتبات الولايات المتحدة في استخدام تسجيلات الفهرسة المقروءة آليا (مارك)، تم تنفيذ مشروع مبارك التجريبي الأولى بواسطة مكتبة الكونجرس وتضمن نقل بيانات الفهرسة حوالي 16000 عنوان إلى أشرطة مغناطيسية يمكن قراء لها اليا لتسهيل التوزيع.

بمحلول نهاية يونيو من عام 1968، تم توزيع حوالي 50000 سجل لاستخدامها في إنتاج كتالوجات الكتب وبطاقات الفهرس وأدوات المكتبة الأخرى، بينما تم إدخال ماكينات "cashpoint (السلائف المبكرة الأجهزة

الصراف الآليATMS) في لندن قبل ما يقرب من عقد من الزمان.

سمح تطوير التكنولوجيا الرقمية لبنوك الادخار السويدية بالبدء في اختبار النقطة النقدية الشبكية في عام 1968 للاتصال بأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالبنك والملفات الرقمية، وتقديم الحرية مستخدم أكثر اكتمالاً، حيث يمكنهم الآن أيضا التحقق من أرصدة حساباتهم وسحب مبالغ مختلفة دون التفاعل مع صراف بشري

1971 قبل تعميم أجهزة القراءة الإلكترونية والكتب الإلكترونية بوقت طويل، أم إطلاق مشروع "جونتيرج" بهدف جعل الأعمال الحالية من حقوق الطبع والنشر متاحة إلكترونيا للجميع، وأدخل مؤسس المشروع نص إعلان استقلال

[1]- Exela technologie, Matt, Tarpey, ABrief History of Digitization, 2020.

الولايات المتحدة في حاسوب مركزي في جامعة إلينوي"، مستهلا المجالها الرقمنة المستندات الذي يستمر مع بعض التطورات الرئيسية حتى يومنا هذا.

1979 أطلقت "Fedex" نظام العملاء والعمليات والخدمات عبر الإنترنت، وقامت COSMOS رقمنة إدارة الأشخاص والحزم والمركبات وسيناريوهات الطقس في الوقت الفعلي، مما يسمح بتحديثات غير مسبوقة في حالة التسليم.

1984 لأول مرقد سأل مكتب الإحصاء الأمريكي المستجيبين عن استخدامهم الأجهزة الكمبيوتر في المنزل في ذلك الوقت، كان 8% من جميع الأسر الأمريكية للمتلك جهاز كمبيوتر شخصي، بحلول عام 2016 أبلغ 89% من الأسر الأمريكية عن امتلاكها لأجهزة الكمبيوتر(بما في ذلك الهواتف الذكية) وكان لدى 81% اتصال إنترنت واسع نطاق..

1991 تم إطلاق أول شبكة خلوية 2G في فنلندا، باستخدام الإشارات الرقمية بدلاً من الإرسال الناظري بين الهواتف المحمولة والأبراج الخلوية زادت شبكات 2G من سعة النظام وأدخلت خدمات بيانات ثورية في ذلك الوقت مثل الرسائل النصية، والتي من شأنها أن تصبح واحدة من أكثر أشكال الاتصال انتشارا في العقود القادمة.

1994 ريما في أول معاملة تجارية إلكترونية على الإطلاق، تم تقديم طلبات عبر الإنترنت من "بيتزا– هت."[1]

2003 للمرة الأولى، تجاوزت المدفوعات الإلكترونية النقد والشيكات كأسلوب المدفع المفضل للمستهلكين الأمريكيين، وقد ساهم ذلك في الطلب المتزايد البطاقات الخصم كخيار للدفع.

2004 أطلقت" Exela Technologies " الإصدار الأول من الماسحات الضوئية للشركات

[1]- Exela technologie, Matt, Tarpey, ABrief History of Digitization, 2020.

"DocuScan "، والتي تطورت إلى خط "IntelliScan" للماسحات الضوئية، التي تتضمن تقنية التعرف الضوئي على الأحرف المدمجة وبرامج استخلاص البيانات الذكية، حيث بعد "IntelliScan حاليا أحد أسرع منصات المسح في العالم.

2012 بعد ما يقرب من 20 عاما من البيع عبر الإنترنت، تجاوزت مبيعات التجارة الإلكترونية السنوية

تريليون دولار في جميع أنحاء العالم لأول مرة.

2014 بلغ عدد مستخدمي الإنترنت حول العالم 3 مليارات .

2020 دخلت "Mastercard" و "Exela" في شراكة لإطلاق حل Request-To-Pay، والذي أصبح الأول من نوعه فيUK.PAY ، تتيح هذه التقنية قدرا أكبر من الاتصالات والمرونة لكل من دافعي الفواتير

والدافعين من خلال خدمة مراسلة أمنة وموحدة.

لقد كان التحول الرقمي أحد أكثر الاتجاهات ثباتا وشهرة على نطاق واسع والتي شكلت أكبر تحديات العصر

الحديث، وأصبحت تكنولوجيا التعلم الآلي وتحويل المستندات الورقية إلى أصول رقمية بالكامل، أسرع وأسهل من أي وقت مضى وبدرجة متزايدة من الدقة.[1]

2.2.2 خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية[2]:

- **تقليص الوقت** في التكنولوجيا تجعل كل الأماكن الإلكترونية متجاورة.
- **تقليص المكان** تقليص سطح تتيح وسائل التخزين التي تستوعبها حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

[1]- Exela technologie, Matt, Tarpey, ABrief History of Digitization, 2020.

[2]- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، 2009، ص11.

- **إقتسام المهام مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل و الحوار بين الباحثون يطعم الذكا الصناعي مما يجعل التكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى.
- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل وأرسل في نفس الوقت المشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.
- **اللاتزامنية:** وتعنى إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- **اللامركزية** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت.
- **قابلية التوصيل:** وتعنى إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله.
- **قابلية التحرك والحركية:** أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل إتصال كثير من الحاسب الآلي النقال الهاتف النقال ... الخ.
- **قابلية التحول:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى أتى كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مشروعة.
- **اللاجماهيرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك.
- **الانتشار** : وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي للنمط المرن[1].
- **العالمية والكونية:** وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيا.[2]

[1] - مرجع سابق، ص11.

[2]- محمد سمير أحمد، مرجع سابق، ص 11.

3.2.2 أهمية الرقمنة:

للرقمنة أهمية كبيرة نلخصها في النقاط التالية:

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها.
- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها.
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل عنها.
- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا.
- نقص تكاليف الحصول على المعلومات.
- إمكانية وجود نقد المصادر والمواد المعلوماتية.
- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت الصورة، الفيديو[1].
- كما تتميز عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بتقليص الوقت والمكان اقتسام المهام الفكرية مع الآلة.
- تكوين شبكات الاتصال التفاعلية اللاتزامنية اللامركزية قابلية التوصيل، قابلية التحرك والحركية الجماهيرية، الشيوع الانتشار والعالمية.[2]

4.2.2 أهداف الرقمنة:

- صيانة وحفظ المجموعات preservatio ضد التلف والكوارث.
- المساعدة على مواكبة عدد من البنيات الحديثة مثل التعليم من بعد والتخصصات المختلفة.
- سد الفجوة الرقمية بين الإنتاج الفكري للدول العربية ودول العالم المتقدم إنتاج صورة رقمية ذات درجة وضوح عالية واستخدامها في الحصول على المخرجات مطبوعة عالية الجودة[3].
- توسيع فرص العمل إلى المعلومات الثقافية والعلمية والتاريخية المتضمنة منه مواكبة الإتجاه العالمي السائد نحو رقمنة ذاكرة العالم.

---

[1]- إيمان بغدادي، رماش سمية، تكنولوجيا الرقمنة في المكتبات الجزائرية، مجلة أوراق بحثية، ع01، م02، الجزائر، 2022، ص78.

[2]- الحمزة منير، المكتبات الرقمية، والنشر الإلكترون للوثائق، د.ط، دار الألمعية للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2011،ص 174.

[3] - عماد عيسى، صالح محمد، المكتبات الرقمية: الأندلس النظرية و التطبقات العلمية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص 221.

- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي على أقراص مليزرة أو الإتاحة على الشبكة ولا يقصد الربح هذا الاتجار بقدر ما هو الحصول على عائد مادي يعطي هامش من التكلفة لضمان استمرارية العمليات[1].
- **التخزين:** قرص مضغوط يمكن تخزين الآلاف الصفحات من خلال قرص Dvd إذا الرقمية توفر علينا الكثيرة المساحات.
- **الأقسام:** من خلال الشبكات وخصوصا شبكة الانترنت التي سنعته لها بالاطلاع على مقدار هائل من الوثائق من قبل أشخاص كثيرين.
- **سرعة الاسترجاع وسهولة الاستخدام:** وذلك بتميزها بعدة نظم رقمية كبيرة في الاسترجاع وذلك عندما تتحول الوثائق التقليدية إلى شكل رقمي يمكن للمرء استرجاعها في غضون ثواني[2].

5.2.2 خطوات التحول إلى الرقمنة:

تمر عملية رقمنة المعلومات بعدد من المراحل المهمة والتي يكمل بعضها البعض من أهم هذه

المراحل ما يلي[3]:

1-مرحلة الإعداد: يجب أن تحدد مرحلة الإعداد المتناسب لمشاريع الرقمنة في مختلف المؤسسات

استراتيجية عامة لعملية التحول الرقمنة متمثلة في ثلاث نقاط أساسية:

أ- وضع خطة الرقمنة قبل البدأ في الاستعدادات المشروع الرقمنة يجب على المؤسسة أن تأخذ في الاعتبار الخصائص المادية للبيانات ومجموعة المعلومات المراد رقمتنها والمكان الذي تتم فيه عملية الرقمنة والخطط التي سيتم استخدامها وتوافر الأساليب تحتاج إلى وضع بعض السياسات وطرق الوصول إلى المجموعة الرقمنة.

1- مرجع سابق، ص 221.

2- فوزية خيثر، رقمنة الأرشيف في الجزائر: إشكالية و التنفيذ، أرشيف ولاية الجزائر نموذجا، رسالة ماجيستير في علم المكتبات، قسنطينة 2008، ص 60.

3- نجلاء أحمد ياسين، مرجع سابق، 21- 61.

2- مرحلة الاختيار من أولى الأسئلة التي يجب الإجابة عليها قبل البدء في مشروع الرقمنة هي الأولوية والقاعدة التي يتم على أساسها اختيار مصادر المعلومات المراد رقمتنها والإجابة هي مجموعة العوامل التي تتحكم في أسس الاختيار وأولياتها التي تختلف حسب نوع المؤسسة.

3-مرحلة التجهيز: تشمل مرحلة تجهيز مصادر المعلومات التي سيتم اختيارها للرقمنة عدد من العناصر كالآتي:

- سحب المصدر المعلوماتي من الرفوف.
- فحص النسج الأبعاد النسج المكررة.
- تخصيص رقم مسلسل للمتابعة

4- مرحلة الاختزان والحفظ الرقمي: تعد مرحلة الاختزان والحفظ الرقمي مرحلة مهمة لأنها ركيزة لعمليات البحث واستخدام وتوزيع المعلومات وهي بالغة الأهمية في ضمان الاستخدام طويل الأمد الموارد المعلومات الرقمية وتوافرها.

5- مرحلة تنظيم مصادر المعلومات المرقمنة: تسعى المنظمات إلى تسهيل عملية الوصول السريع والسهل إلى هذه المصادر وتحديدها قبل أن تبدأ الاستعدادات، تتضمن العملية التنظيمية عادة وضع أساس ومعايير لتصنيف المصادر المختلفة وتحديد العناوين ولأوصاف والكلمات الرئيسية المستخدمة لبحث.

6- مرحلة البحث والاسترجاع: يعتمد نجاح وسرعة عملية البحث على العديد من العمليات التوجيه

عملية البحث بشكل صحيح وعرضها وإعادة توجيهها إلى مستخدمين آخرين.

7- مرحلة إدارة المحتوى الرقمي: تعمل إدارة المحتوى الرقمي على تحسين الوصول إلى المحتوى وجعل المحتوى أكثر فعالية وجاذبية للجمهور المستهدف وتحديث ودعم الجزء الذي يتعلق بالتنمية ومتابعة التغيرات بمرور الوقت وتحقيق الأمن الالكتروني.

8- **مرحلة الإتاحة:** يتيح التوفر بأشكال الإتاحة إمكانية حصول الإدارة والمؤسسة على عائد يساعدها على استكمال عملية التحويل والتجديد كما يساعدها في توسيع خدماتها وجذب أكبر عدد من الرواد والمستخدمين.[1]

[1]- نجلاء أحمد ياسين، مرجع سابق، 21- 61.

6.2.2 أسباب التحول إلى الرقمنة:

إن موجة التحول أو التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات ، قد دفعت بجميع المؤسسات نحو اعتماد الالكترونية لذلك نجد تطورات دفعت إلى التحول الرقمي واهم هذه الأسباب هي: [1]

1- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به: ان توظيف التكنولوجيا الحديثة صالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة.

2 – توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية : والتي اعتبرت سببا للعديد من الدول لتحسين خدماتها إلى مستوى أعلى للحصول على شهادة الجودة العالمية من جهة وإرضاء المواطن من جهة أخرى، بعدما أصبح أمامه معيار يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها.

3- التحولات الديمقراطية: وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

4- حاجة الموظفين لدعم النوعي: ويتم ذلك من خلال اعتماد قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث وهذا بعد من الأسباب الرئيسية لتحول الرقمي، حيث تركز على تحسين خيرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة.

5- الكفاءة في تقديم الخدمات العامة: تأخذ عدة أشكال منها تخفيف الأخطاء وتحسين الدخل وأيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات، وهذا ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص وتحسين الدخل وتنمية الإحساس لدى الموطنين بأهمية تركز الحكومة حوله

---

[1]- نورة سليمان قيسة، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الإدارة المحلية بالجزائر، مجلة طبنةللدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد03، 2021، ص 558-560.

بالتالي أهميته كمواطن له حقوق وعليه واجبات ، ما يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.

6- التسويق: ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص وتحسين الدخل وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تركز الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق وعليه واجبات.

7 – تقديم خدمات جديدة متطورة إن تقديم الخدمات بأفضل صورة هي من الأسباب الرئيسية للرقمنة وترتكز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع كل الأطراف عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال إستخدام أحدث التقنيات.

8- السيطرة الإدارية: إن التقنية المستخدمة في مشروع الرقمنة تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة وتوقع الخلل، وتتبع معاملات المواطنين كما تساهم في التقليل من البيروقراطية ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطور اقتصاديا سريعا، استقرار أكبر.

9- الشفافية: إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي يزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا يقلل من المساعدات الخارجية للدول فالتحول الرقمي يقلل من الرشاوى ويزيد من الشفافية.

10- التنمية الاقتصادية : لها علاقة مباشرة بالشفافية فالدول تتطلع إلى التطوير الاقتصادي ليكون لها دافع قوي للاتجاه نحو مشروع التحول الرقمي خاصة إن كانت تتطلع لجانب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين صورتها أمام المستثمرين فالرقمنة تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات وهذا جانب من جوانب، فالتحول إلى الالكترونية يعتبر تنمية تفرضها التغيرات العالمية حيث أصبح توظيف تكنولوجيا المعلومات أحد محددات النجاح لأي منظمة وقد فرض التقدم العلمي والتقني يرفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات والتي تعد ضرورة حتمية للتطور الإداري نحو الرقمنة حيث يعتبر عامل الزمن أهم عامل لتطور العمليات بأحسن وأجود الطرق[1].

7.2.2 المقارنة بين الإدارة الإلكترونية و الإدارة التقليدية:

[1]- نورة سليمان قيسة، مرجع سابق، ص558-560.

الفصل الثاني ـــ

[1]- القمش د. ع. د، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين الإدارة التقليدية، دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، 2023، (26) 1.

– **طبيعة العلاقة بين أطراف التعامل:** الإدارة في ظل المفهوم التقليدي تكون علاقاتها بين أطراف التعامل مباشرة، بينما الإدارة الإلكترونية تشير إلى انتفاء وجود العلاقة المباشرة بين أطراف التعامل.

– **طبيعة التفاعل بين أطراف التعامل:** تؤكد ممارسات المفهوم التقليدي للإدارة أن التفاعل بين أطراف التعامل يتسم بالبطء النسبي وبينما في الإدارة الإلكترونية بالسرعة الكبيرة وفي زمن قياسي.

– **نوعية الوثائق المستخدمة في تنفيذ الأعمال والمعاملات:** تعتمد الإدارة التقليدية بشكل أساسي على الوثائق الورقية، بينما تتم ممارسات الإدارة الإلكترونية دون استخدام أية وثائق رسمية.[1]

جدول رقم(01) : أوجه المقارنة بين الرقمنة و الإدارة التقليدية

أوجه المقارنة	الإدارة التقليدية	الرقمنة
من ناحية الأدوات المستخدمة	الاتصال والأرسال الورقي	شبكة الإتصال الإلكتروني
الوثائق المستخدمة	ورقية	الكترونية
التفاعل	تستغرق وقت طويل ليتم التفاعل ليتحقق الهدف	رسائل لا متناهية لعدد كبير بوقت واحد
الوصول إلى البيانات	صعوبة الوصول بسبب البيروقراطية وكثر الورق	سهلة لوجود قاعدة بيانات كبيرة جدا
التكلفة	مكلفة على المدى البعيد	قليلة التكلفة على المدى البعيد

[1]- القمش د. ع. د، مرجع سابق، (26)1 .

الجودة	الجودة أقل	الجودة عالية جدا
التوثيق	أقل توثيقاً لعدم لوجود نظام حماية	توثيق مضمون لوجود نظام حماية
الإمكانات المادية والبشرية	تعتمد العنصر البشري والمادي لتحقيق الهدف	استخدام التكنولوجيا لتحقيق الهدف

المصدر: القمش د. ع. د، الإدارة الإلكترونية وأثرها في تحسين الإدارة التقليدية، دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، 2023، (26) 1.

3.2 ماهية الخزينة العمومية:

تعتبر الخزينة العمومية الهيكل الأصلي، والمركزي في القطاع المالي فهي تشمل وتشرف على جميع العمليات المالية ومختلف النشاطات في مختلف القطاعات سواء بصفتها الخزينة المركزية للدولة أو الخزينة الولائية التي يتمثل دورها في تنفيذ الميزانية ومخططاتها في مجال الإيرادات والنفقات.

1.3.2 مفهوم الخزينة العمومية:

1.1.3.2 التعريف القانوني هي هيئة مالية وطنية ليس لها شخصية معنوية مكلفة بتحقيق الفعل المالي والحركة المالية للدولة والهيئات العمومية الأخرى وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات بالإضافة إلى عمليات الخزينة، كما أنها العون الذي يقوم بتنفيذ الميزانية العامة للدولة وميزانية الهيئات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

2.1.3.2 التعريف المالي والاقتصادي: هي مؤسسة مالية تضمن الحفاظ على التوازن النقدي والمالي بموجب عمليات الصندوق والبنك، كما تقوم بممارسة النشاط الولائي وتمويل الاقتصاد[1].

3.1.3.2 التعريف الأمثل:

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الخزينة العمومية هيئة مالية ليس لها شخصية معنوية وهي عبارة عن صراف وممول للدولة، كما أنها تعتبر التشخيص المالي للدولة؛ بحيث تضمن التوازن النقدي والمالي لها، وللهيئات العمومية الأخرى وذلك عن طريق تحصيل الموارد ودفع المستحقات، وتؤثر على المتغيرات التي تهم المركز الاقتصادي للدولة.

2.3.2 خصائص الخزينة العمومية:

تتميز الخزينة العمومية بعدة خصائص تتمثل في : [2]

- إن الخزينة العمومية تعتبر منشأ عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة؛
- هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة إي ليس لها شخصية معنوية؛
- الخزينة العمومية تقوم بالتشخيص المالي للدولة؛
- الخزينة العمومية تقوم بتنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان؛
- الخزينة العمومية بمثابة بنك صغير من حيث احتفاظها بأموال سائلة؛
- هي شخص إداري يعتبر بمثابة بنك صغيرة؛[3]
- تقدم معلومات متعلقة بالميزانية والمحاسبة؛
- تقوم بحركات حسابات أرصدة الخزينة.

3.3.2 أهمية الخزينة العمومية :

للخزينة العمومية أهمية بالغة ومهمة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والساسية، وتكمن هذه الأهمية في النقاط التالية[1]:

1 - قاشي يوسف، بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقات التجهيز العمومي، مجلة أوراق إقتصادية، 2019، ص26.
2 - حسين الصغير، دروس في المالية العامة، دار المحمدية الجزائر، 1999، ص 159.
3 - بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ديوان المطبوعات الجامعية، ط01، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 50.

1 –الأهمية المالية للخزينة العمومية : تهدف الخزينة العمومية إلى ضمان القدرة على مواجهة احتياجات الصرف وتحقيق الأهداف الاقتصادية وتسعى دائما إلى البحث عن التوازن بين الإيرادات والمصروفات.

2– الأهمية الاقتصادية للخزينة العمومية: تلعب الخزينة العمومية دورا هاما في السياسة الاقتصادية وتتمتع بقدرات عالية وإمكانيات مالية ضخمة وتأثيرها على الدورة المالية وفي التوازن الاقتصادي العام كما لها دور آخر وهو دعم السياسة النقدية.

3– الأهمية الاجتماعية للخزينة العمومية : تقوم الخزينة العمومية بتقديم مبالغ مالية إلى المصلحة الاجتماعية وذلك من اجل تمويل مشاريع تزيد في العملة وتهدف إلى الزيادة في القدرة الشرائية والزيادة في الدخل.

4– الأهمية السياسية للخزينة العمومية : للخزينة العمومية أهمية سياسية وتتمثل في الاستقلال الاقتصادي الذي يرمي إلى تشجيع وتنشيط المشروعات وتمويلها حيث يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطن.[2]

4.3.2 مهام الخزينة العمومية:

- استلام أوامر الصرف و حولات الدفع التي يصدرها الآخرون بالصرف على حساب ميزانيات الدولة وميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري (تسير و نجهيز) و الحسابات الخاصة بالخزينة والواجبة الدفع من حسابات أمناء الخزينة المركزية للتكفل بها و قبول دفعها .
- القيام بالتحقيق المنصوص عليه في المادة 36 في القانون90–21 المؤرخ في 15/ 1990/08 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
- السهر على تطبيق التنظيم الذي يسري على نفقات التجهيز المتعلقة بالعقود المبرمة في اطار الصفقات العمومية.

[1] - هاجر بن زغيبة، شيماء رحموني، دور الخزينة العمومية في الرقابة على تنفيذ الصفقات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، برج بوعرريج، 2021، ص 10،09.

[2] - مرجع سابق، ص 10.

- مراقبة الملفات المتعلقة بدفع النفقات التي تتم في إطار التدفقات الاقتصادية المباشرة و ضمان تسويتها.
- السهر على مسك بطاقات الصفقات العمومية.
- السهر على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز العمومي.
- القيام بعمليات الدفع المؤقت المأمور بصرفها في إطار التنظيم المعمول به والسهر على تسويتها.
- اعداد الإحصائيات المتعلقة بإصدار حوالات الدفع وقبولها ورفضها .
- ضمان مسك حسابات ايداع الأموال الخواص و المؤسسات العمومية والهيئات المختلفة .
- ضمان مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك والقيم والسندات.
- ضمان تسيير القروض (اكتتاب السندات التجهيز) وتسوية الفوائد والسندات المستهلكة.
- اعداد الموازنات الشهرية لحسابات الإيداع .[1]
- تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية والقضائية.
- ضمان عمليات الإيداع والصرف والحفاظ على الأموال ومسك محاسبة بذلك.
- ضمان مسك الدفاتر المحاسبية وإعداد الوضعيات والكشوف الخاصة بعمليات الحافظة.
- تنفيذ القرارات القضائية وقرارات التحكيم على الصعيد العالي.
- ضمان تسيير و تسديد ملفات المنح.[2]

5.3.2 صلاحيات الخزينة العمومية:

تبرز أوجه تدخل الخزينة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية للدولة من خلال أنها: تتدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي، ليس فقط باعتباره العون المكلف بتنفيذ ميزانية الدولة أو تمثيل السلطات التنفيذية من خلال الرقابة المباشرة على حركة تداول النقد الدولي، فهي تتدخل من خلال إبرام قروض قابلة للتسديد فهي تتحصل على تبسيطات من البنك المركزي والموجهة لضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل.

فالخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد والاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي يساهم في تنشيط حركة القروض وتلعب الوساطة المالية للخزينة دورا فعالا في تخصيص الموارد إلى نشاطات إنتاجية محددة،

---

[1] - مصدر وثائق خزينة ولاية ميلة.

[2] - نفس المرجع.

إلا أن الادخار المقتطع لفائدتها يمثل عبدا إضافيا على المؤسسات العمومية على التسديد، وتعتبر النفقات العمومية مصدر العجز في التمويل، فتتدخل لتحديد أنماط جديدة للتمويل تتلائم مع قدرة المؤسسات العمومية على التسديد.[1]

6.3.2 الهيكل التنظيمي العام للخزينة العمومية في الجزائر:

شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي العام للخزينة العمومية في الجزائر:

[1] - أحمد توفيق، إدارة أعمال، (مدخل وظيفي)، دار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص32.

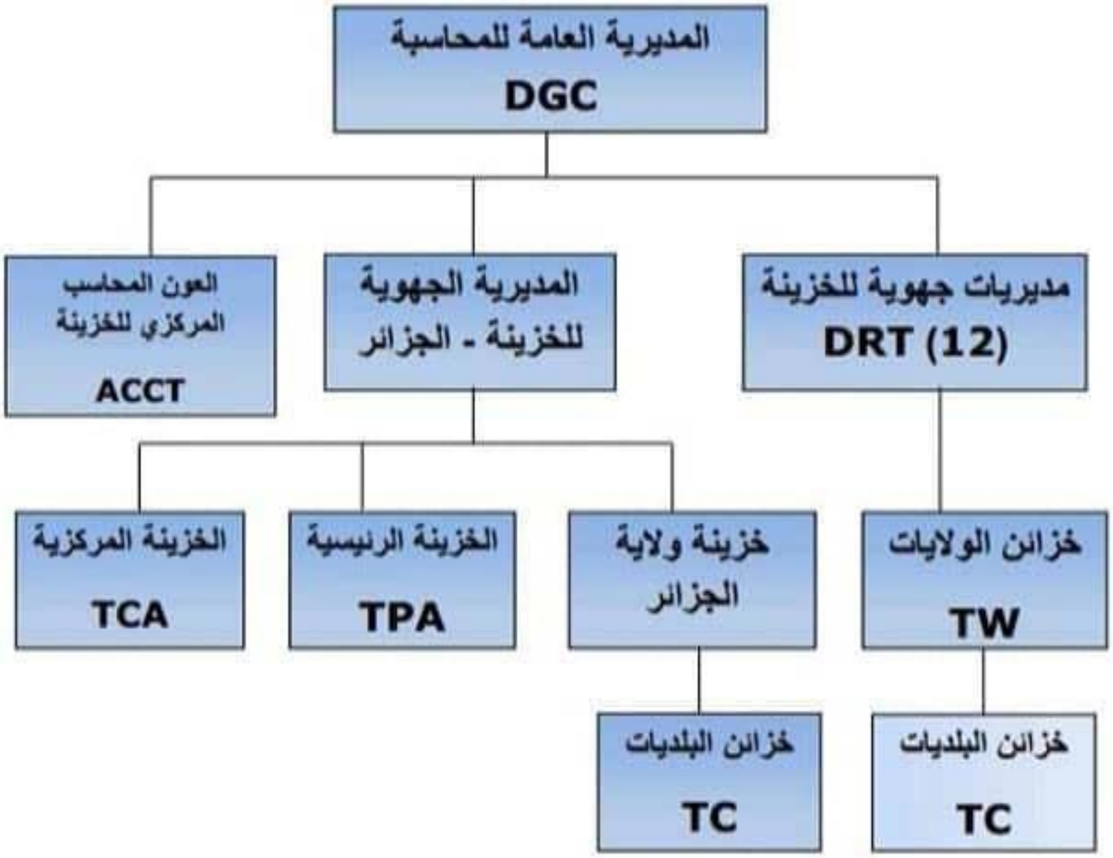

المصدر: موقع المديرية للمحاسبة: http://www.mf-dgc.gov.dz/

4.2 عموميات حول النفقات العمومية:

بغية تحقيق أهداف مجتمعها وتلبية متطلباته تقوم الدولة بما يسمى بالإنفاق العام، ففيما يلي سنقوم بتقديم الجانب النظري للنفقات العمومية و عموميات حولها من أركان وتقسيمات كما سنتطرق لظاهرة تزايد النفقات العمومية.

1.4.2 تعريف النفقات العمومية:

النفقات العمومية أو النفقات العامة أو الانفاق العام، تتعدد المصطلحات لكن المعنى واحد وفيما يلي لدينا التعريفات التالية:

النفقات العمومية هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بقصد إشباع حاجة عامة فهي " مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها إشباع حاجة عامة.[1]"

وتعرف أيضا بأنها مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها لتوفر سلعا وخدمات عامة وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[2]

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة و الجماعات المحلية) و أنها مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة يهدف إشباع حاجة عامة. [3]

2.4.2 أركان النفقات العمومية:

حسب ما تطرقنا إليه من تعريفات تبين لنا أن النفقات العمومية لها ثلاثة أركان أو ثلاث شروط تتمثل فيما يلي:

أ– الشكل : النفقة العمومية مبلغ من النقود

تقوم الدولة عن طريق مختلف مؤسساتها بإنفاق مبالغ نقدية لتحصيل ما يلزمها من السلع والخدمات فهي تتميز بالطابع النقدي، إذ لا تعتبر نفقة عمومية كل ما تدفعه الدولة بصورة عينية مقابل الحصول على سلع أو خدمات، كتقديم خدمة مقابل خدمة كما لا يعتبر نفقة عمومية ما تتيحه الدولة من سكنات مجانية لموظفيها.

ب– الهيئة القائمة بها صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها.

---

[1] - زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014، ص03.

[2]- نريمان رقوب، دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية وبنوك وتأمينات، جامعة سطيف، الجزائر، 2018، ص09.

[3]- محرزي محمد عباس، إقتصاديات مالية عامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2005، ص....

يشترط في النفقة العمومية أن تصدر عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة المتمثلة في كل هيئة ذات شخصية معنوية وتخضع لأحكام القانون العام وهي تشمل مختلف الهيئات المحلية والمؤسسات العمومية ، فلا تعبر نفقة عامة كل النفقات الصادرة عن أي هيئة أو شخص طبيعي كان أو معنويا حتى ولو قصد بها المنفعة العامة[1].

ج – الهدف منها: تهدف إلى تحقيق النفع العام.

يشترط في النفقة الصادرة عن الدولة هدف الصالح العام، فقيام الدولة بالإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة أو الإعانات يهدف إلى تحقيق النفع العام ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع.[2]

3.4.2 خصائص النفقات العمومية:

يمكن التمييز بين قسمين من الخصائص وهي الخصائص الاقتصادية والاجتماعية من جهة والخصائص القانونية من جهة أخرى كما يلي[3]:

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية:

يتحدد مفهوم النفقات العمومية استنادا إلى خصائص اقتصادية واجتماعية وهذا ما يتيح التمييز بين مفهومين فمن خلال المفهوم التقليدي تم الاقتصار على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية نفقات حفظ الأمن والنظام الداخليين نفقات العدالة وكذلك نفقات التمثيل الدبلوماسي.

أما المفهوم الحديث فقد ظهر مع تطور دور الدولة ومسؤوليتها عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي حيث اتسع مجال الأنفاق العمومي ليشمل عدة قطاعات حيوية كالنقل الصحة والتعليم ، إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي أضحت الدولة تلعبه لتقليص الفوارق الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل معتمدة على الإعانات، ومكافحة البطالة . إضافة إلى دعم الإنتاج ومنح امتيازات لبعض القطاعات.

الخصائص القانونية:

1 - فتحي محمد ذياب، عوائد اقتصاديات المالية العامة، ط01، دار رضوان للنر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص59-60.

2 - عالي محمد، خلية وآخرون، المالية العامة، ط 01، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص90-91.

3 - زكاري محمد، مرجع سابق، ص 05-07.

تتمثل الخصائص القانونية للنفقات العمومية في المراحل التي تمر بها عملية صرف النفقات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ **الالتزام بالدفع:** هو الإجراء الذي يترتب عليه دينا على عاتق الدولة.
- ✓ **تحديد المبلغ موضوع الدفع:** يعتمد على التقدير لكونه قابلا للزيادة أو النقصان
- ✓ **الأمر بالدفع** : يتمثل في أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المخول بالدفع لتسديد حقوق الغير على الدولة.
- ✓ **صرف النفقة** : يدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونا بصرف المبلغ المقابل للحوالة المقدمة له بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يقوم بمراقبة المعطيات الإدارية التي تتم في المراحل السابقة. [1]

4.4.2 تقسيمات النفقات العمومية:

في السابق، وفي ظل الدولة الحارسة لم يكن تقسيم النفقات العامة موضوعا يثير شغف الباحثين الاقتصاديين، حيث كانت النفقات العامة محدودة و موجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة، فكانت النفقات من طبيعة واحدة. إلا أنه مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة إلى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها.

و من ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة ومنطقية[2].

وترجع أهمية تحديد هذه التقسيمات، إلى كونها تخدم أغراضا متعددة، من أبرزها :

تسهيل صياغة وإعداد البرامج: حيث أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج معينة تتولى الأجهزة و الهيئات العامة تسييرها، فيجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة و إعداد هذه البرامج.

تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية: وهذا أمر بديهي حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة (الميزانية) يتطلب ضرورة تقسيم الميزانية حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج .

---

[1] - زكاري محمد، مرجع سابق، ص 05-07.
[2] - طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد كلية القانون، 75-80.

خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة المراقبة و الاعتماد .

تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها، حيث إن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.

تمكين البرلمان و الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الدور المالي للدولة، يجعل الحكومة تقوم بإنفاق المبالغ المالية في السبل التي قررها وليس في أوجه أخرى .وسوف ندرس هذه التقسيمات بداية من التقسيم الذي نصه التشريع الجزائري دون أن نتجاهل باقي التقسيمات التي سنتعرض إليها فيما بعد.

1.4.4.2 نفقات التسيير:

يقصد نفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب ... الخ ومنه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية.

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:[1]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

[1] - طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 77.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث و الرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية و عنصرا مهما في الرقابة المالية.

في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخفيض نفقات التسيير، مادامت أنها غير منتجة وأنها تدمير للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك كما أوردنا سابقا، لكن لما تدقق التحليل نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة إن زيادة عدد الموظفين ارتفاع حجم الأجور، عصرنة المصالح المدنية. هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير . يجب أن نشير كذلك أن إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة.

2.4.4.2 نفقات الإستثمار:

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة. فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني جون مينارد كيتر" الذي برهن أن في فترة ركود اقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه مضاعف الاستثمار". فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين بناء طريق سيار خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقة العامة "الاستثمارية" ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين[1].

يوجه عندها الزبائن والموردون المداخيل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناتهم. فيمنحون بالتالي مداخيل جديدة للتجار للمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل.

ما يمكن ملاحظته أن كل عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج مباشرة عن النفقة العامة الأولية. بالتالي ينتشر تجدد النشاط إلى مجمل الهيكل الاقتصادي. لكن قوة أثر المضاعف تابع لـ " الميل نحو الاستهلاك" للمستفيدين المتتاليين للمداخيل المنشأة. فإذا قام هؤلاء بالادخار عوض الاستهلاك فإنهم بذلك قدموا مداخيل

[1] - طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 78.

منقوصة ويعطلون لفترة غير محددة المدة الدفع الاقتصادي الناجم عن نفقة الاستثمار، مما أدى إلى نشوب تحفظات اتجاه نفقات الاستثمار مما أدى إلى الاعتقاد بفكرة أن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة. لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء سوى على تلك التي لها منفعية قصوى إلى جانب كل هذا ، ففي فترة تضخم يمكن أن تمثل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة.

ويسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم النشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال لهذا يمكننا عد وملاحظة القطاعات التالية المحروقات الصناعات المصنعة، المناجم والطاقة الفلاحة والري الخدمات المنتجة المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية التربية والتكوين المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية السكن والمخططات البلدية للتنمية.

ويتوزع القطاع إلى قطاع فرعى الذي يتجزأ بدوره إلى أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الاقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة و يخضع توزيع الاعتمادات على الفروع و الأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي[1].

5.4.2 ظاهرة تزايد النفقات العمومية:

كان من النتائج التي ادى اليها تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة، المتدخلة فالمنتجة)، وتوسع وجود نشاطها المختلفة الى زيادة مطردة في حجم وتنوع النفقات العامة ، الى درجة ان عدت هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الاجل انتشرت في مختلف الدول على اختلاف مستويات تقدمها الاقتصادي وطبيعة الانظمة الاقتصادية والسياسية السائدة فيها.

ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على اساس الاسعار الجار ارية أو الثابتة، وانما على زيادة مستمرة في : نسبة هذه النفقات العامة من الدخل القومي.

ولم تستطع نظرية الرفاهية ان تقدم وسائل تحليلية سليمة يمكن الركون اليها التفسير الاسس والظروف المتباينة التي يستند اليها الانفاق العام بشكل يجعلها تتميز عن الظروف التي يعتمد عليها الانفاق الخاص ، هذا بالاضافة

---

1 - طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 80.

الى ان طبيعة النشاط الذي تقوم به الدولة يتصف بالقسر والاكراه ، وهو لاشك يتميز عن الطبيعة التعاقدية التي يسير بظلها النشاط الخاص وبناء على هذه النتيجة فان نظرية القيمة وتحليل المنفعة هي: الاخرى لا يمكنها أن تقدم لنا. دليلا يكشف لنا هذه ا الاسس التي يعتمدها تطور الانفاق العام من وجهة النظر التاريخية. وينطبق نفس الامر على نظريات النمو الاقتصادي، اذ انها وقفت عاجزة عن تقديم الدليل الذي يمكن أن يعتمده تطور الانفاق العام التاريخي ومدى العلاقة القائمة بينه وبين عناصر ونمو الاقتصاد القومي، حيث انها اما ان تستبعد من حساباتها الانفاق العام، وأما ان تدخله ضمن الانفاق الاستهلاكي الخاص على اعتبار انه جزء لا يتجزأ منه، أو انه مجرد متغير خارجي لا يستطيع التفسير الاقتصادي للظواهر المالية ادراكه.

أراد فاكثر أن يكتشف العلاقة القائمة بين نمو الدخل القومي والزيادة التي تحصل في النفقات العامة لذلك فقد بحث التطور الاقتصادي والمالي للدول المختلفة.

كانت النتائج التي توصل إليها الى أن الزيادة والتعدد والتنوع الذي يتناول نشاط الدولة تسير بمعدلات تفوق معدل الزيادة في عدد السكان، ولم ير أن هذا الامر يتم بمجرد زيادة مطلقة في مقدار النفقات العامة وانما يتعدى ذلك[1] الى زيادة متنامية في النسبة التي تمثلها من الدخل القومي ، ويعزى ذلك الى الارتفاع في مستوى المعيشة والى تعدد وتنوع الحاجات العامة نتيجة للتحول الصناعي الذي يضع على الدولة مسؤولية اشباع هذه الحاجات .

إن النقاش القائم حول ظاهرة الزيادة في النفقات العامة قد دفع بعض فقهاء المالية العامة الى التباين في وجهات النظر بشأن الاسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة. غير أنه يمكن إجمالها بالزيادة في موارد الدولة وزيادة الخدمات العامة، والآثار الناشئة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية كالحروب وغيرها.

ومهما يكن من أمر، فأنه يمكن تقسيم الاسباب المؤدية الى زيادة النفقات العامة الى اسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

1.5.4.2 الزيادة الحقيقية للنفقات العامة :

[1] - طاهر جنابي، مرع سابق ، ص 38.

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بنسبة اقل منها او بدون عبء جديد ، ويمكن لهذه الزيادة ان تشير الى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة . وتعزى أهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والاوضاع ومستوى التطور في كل دولة . الا انه يمكن أن تتحلل الى اسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وادارية ومالية وحربية :

– **الاسباب الاقتصادية** : تعد الاسباب الاقتصادية من اهم الاسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة ، زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية . حيث تمكن زيادة الدخل القومي من زيادة ما تقتطعه منه الدولة في شكل اعباء عامة ، حتى وإن لم تزد من حجم الضرائب أو نوعها أو اسعارها ، وتشجع هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة اتفاقها في جميع المجالات. كما أن التوسع في اقامة المشروعات الاقتصادية يؤدي هو الآخر إلى زيادة النفقات العامة . وتهدف الدولة من تأسيس المشروعات : أما الى الحصول على موارد للخزانة العامة ، وأما التعديل بعملية التنمية الاقتصادية وتطويق الاحتكار ، وتوجيه النشاط الاقتصادي – بوجه عام وجهة معينة بحسب المذهب الذي تؤمن به الدولة . كما أن الانكماش بكل آثاره[1] الضارة كان يفرض على الدولة زيادة انفاقها بقصد زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال الى الحد الذي يحقق الاستخدام الكامل في حدود الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي أو الاقتراب منه....

– **الاسباب الاجتماعية** : من ابرز النتائج التي أفرزتها هجرة السكان من الريف والتركز في المدن والمراكز الصناعية هي توسع نطاق المدن، وبالتالي إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للتعليم والصحة، والنقل والمواصلات والماء والكهرباء ... الخ. يسبب أن حاجات سكان المدن أكبر من حاجات سكان الريف.

كما أن عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي الاجتماعي، فـأصبح المواطنون يطالبون الدولة بـأداء وظائف لم تعرفها من قبل: مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الاسباب التي تحول دون ممارسة الفرد العمل.

– **الاسباب السياسية** : ومن أهم الاسباب التي أدت الى زيادة النفقات العامة هي: إنتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها الخارجية .. وقد ترتب على ذلك اهتمام الدولة بالفئات الاجتماعية

---

[1] - طاهر الجنابي ،مرجع سابق ،ص39

محدودة الدخل ومحاولة تقديم الخدمات الضرورية لها، هذا فضلا عن أن نظام تعدد الاحزاب السياسية قد دفع الدولة إلى زيادة المشروعات الاجتماعية لكسب رضا الناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصار الحزب الواحد، ويترتب على هذا زيادة النفقات العامة. كذلك فإن توسع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول التي استقلت وزيادة أهمية ذلك في العصر الحديث، بالإضافة إلى ظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة.

– **الاسباب الادارية :** لقد فرض تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة. وبالتالي زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تسييرها، وبالتالي زيادة النفقات العامة. غير أن زيادة عدد الموظفين في إدارات الدولة قد أدى إلى تدهور هذه الإدارات وتعقيد اجراءاتها، فضلا عن الإسراف والتبذير الذي تتسم به هذه الإدارات التي كثيرا ما تضعف أجهزة الرقابة عليها.

– **الاسباب المالية :** إتسم العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث خرج القرض العام عن مفهومه السابق باعتباره مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة لا تستخدمه الدولة إلا في ظروف غير طبيعية، وتعترض الدولة وهي بصدد[1] الحصول على القرض الكثير من الصعوبات، حيث تفرض المؤسسات المقترضة شروطا قاسية عليها تحمل الدولة أعباء ضخمة وقد تضاءلت هذه الصعوبات نتيجة لجوء الدولة إلى إصدار سندات ذات فئات مختلفة لتشجيع الأفراد على الإكتتاب بها وتغطية قيمة قروضها بشروط مناسبة.

وبخاصة إذا منحت الدولة المكتتبين مزايا: إعفاء من الفوائد والضرائب .... وقد تلجأ الدولة الى القرض الاجباري إذا أصبح القرض الإختياري لا يلبي احتياجاتها من الاموال اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة، إلا أن الحذر من اللجوء الى القرض العام مصدره أنه يؤدي إلى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته، وبالتالي زيادة النفقات العامة. ولأن السلطة العامة سوف تستسهل هذا المصدر كونه أقل كلفة سياسية مما هو عليه الحال في حالة إصدار تشريع ضريبي، وإن كانت القروض تصدر بموجب قانون، فإن قانونها يكون عادة أقل إثارة بالنسبة للسلطة التشريعية والبرلمانات مما هو عليه بالنسبة للتشريعات الضريبية.

– **الاسباب الحربية :** تحتل الاسباب الحربية أهمية خاصة في الوقت الحاضر بالنظر إلى توسع نطاق الحروب والاستعداد لها وما ينشأ عن ذلك من زيادة في الانفاق العسكري في وقت السلم والحرب، وقد أكد هذه الحقيقة الدربان العالميتان والظروف الراهنة الناشئة عن التوتر الدولي في جميع أنحاء العالم. وتتفاوت الزيادة في النفقات

---

[1] ـ طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 40.

العامة اللازمة الحرب أو تسوية أثارها بين الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي في الصراع العالمي.[1]

2.5.4.2 الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

قد ترجع الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي:

تدهور قيمة العملة، اختلاف طرق المحاسبة المالية و زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها وسنتعرض لكل هذه الأسباب فيما يأتي:

1- تدهور قيمة العملة :

يقصد بتدهور قيمة العملة تدني قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس الحجم من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل وهي الظاهرة التي يمكن أن تشرح ارتفاع أسعار السلع والخدمات[2] .

وما يمكننا ملاحظته، بصفة عامة، أن قيمة النقود تأخذ في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة المواجهة هذا التدهور فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف إلى أخرى. ويترتب على تدهور قيمة النقود زيادة النفقات العامة العامة على الأفراد.

وبعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

2- اختلاف طرق المحاسبة المالية:(اختلاف طرق إعداد طرق إعداد الميزانية العامة)

---

[1] - طاهر الجنابي، مرجع سابق،ص41.

[2] - محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، دار النشر ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005،ص105.

كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها – دون تخصيص – في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فان الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

4- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها. ومثال ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة، بطبيعة الحال، زيادة في حجم النفقات العامة. إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي.[1]

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات، إذا تأثر بالزيادة فانها تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق تحت تأثير التوسع الحاصل في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين ففي هذه الحالة تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية.

ويعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة العملة من أكبر أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد أن التزمت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية زيادة على

[1] - محرزي محمد عباس،ملرجع سابق،ص106.

ذلك فان حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يشكل عبئا إضافيا على الدولة المعنية بهذا الأمر، وذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين[1] .

5.2 خلاصة الفصل :

[1] -محرزي محمد عباس، مرجع سابق،ص107.

من خلال دراستنا لهذا الفصل تعرفنا على الإطار النظري لرقمنة الخزينة العمومية في مراقبة النفقات العامة، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الرقمنة واسباب التحول للقمنة والفرق بينها وبين الإدارة التقليدية، ثم قمنا في المبحث الثاني بالتعرف على الخزينة العمومية مع تحديد وظائفها وصلاحياتها، اما المبحث الثالث فكان خاص بتقديم عموميات حول النفقات العمومية مع الإشارة أيضا إلى ظاهرة تزايد النفقات العمومية.

الفصل الثالث: دراسة حالة

1.3 تمهيد
2.3 تقديم خزينة- ولاية ميلة -
1.2.3 نشأة الخزينة العمومية -لولاية ميلة -
2.2.3 شرح وعرض الهيكل التنظيمي لولاية ميلة
3.2.3 دور الخزينة العمومية لولاية ميلة
3.3 رقمنة الخزينة العمومية حالة خزينة- ولاية ميلة -
1.3.3 مراحل إدراج عملية الرقمنة بالخزينة العمومية لولاية ميلة:
2.3.3 آليات الرقابة رقميا وورقيا على تنفيذ النفقات العمومية (حالة فاتورة)
3.3.3 إيجابيات النظام المعلوماتي
4.3 خلاصة الفصل

1.3تمهيد :

الرقمنة في الخزينة العمومية تشير إلى عملية تحويل العمليات المالية التقليدية إلى صيغ رقمية مما يتيح إدارة الأموال بشكل أكثر فعالية وشفافية، بعدما تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المعلقة بالرقمنة.

ففي هذا الفصل سنقوم بدراسة حالة رقابية على النفقات العمومية باستخدام النظام المعلوماتي(SIT) لمعالجة إشكالية دراستنا وتوضيح دور رقمنة الخزينة العمومية في تفعيل الرقابة على النفقات العمومية– دراسة حالة رقمنة الخزينة العمومية– ميلة– خلال الفترة (2019/2017).

وقد إعتمدنا في دراستنا على مراقبة النفقة في حالة فاتورة، من خلال النظام المعلوماتي (SIT) و الرقابة الورقية.

وتطرقنا في هذا الفصل إلى تقديم الخزينة العمومية– ميلة– ، تقديم وعرض مراحل رقمنة الخزينة و آليات الرقابة رقميا و ورقيا على تنفيذ النفقات العمومية، وأخيرا إيجابيات النظام المعلوماتي.

2.3 تقديم خزينة– ولاية ميلة :

إن التعرف على المؤسسة العمومية خزينة ولاية ميلة يتطلب إعطا لمحة عن نشأتها ودورها وهيكلها التنظيمي.

1.2.3 نشأة الخزينة العمومية –لولاية ميلة –

نشأت خزينة ولاية ميلة بعد التقسيم الاداري الأخير لسنة 1984 حيث انطلقت في التسيير في 12 جانفي1985، وذلك بمقر المجاهدين حاليا (شارع أول نوفمبر 1954).

وفي شهر جويلية 2000 تم تحويلها إلى دار المالية (النزل المالي) والذي يحتوي على خمس مديريات وهي:

- خزينة الولاية.
- مديرية الضرائب.
- مديرية أملاك الدولة.
- مديرية الحفظ العقاري.
- مديرية الميزانية.

في 05/07/ 2017 تم تحويلها إلى المقر الحالي الذي يقع خلف دار المالية مباشرة والمكون من (R+ 05)على مساحة تقدر بـ 1065,28 م². وعدد الموظفين والعمال بها يقدر ب 91.

2.2.3 شرح وعرض الهيكل التنظيمي لولاية ميلة:

كانت خزينة الولاية مع انطلاقها في العمل تتكون من مجموعة من المصالح، يسند لكل مصلحة مجموعة من الوظائف، وذلك لعدم وجود قانون (تشريع) يحدد تنظيم للخزينة وذلك إلى غاية ظهور المرسوم التنفيذي رقم 91–129 المؤرخ في 26 شوال 1411 الموافق 11 ماي 1991 المادة 10 و 11 والذي يحدد تنظيم الخزينة وصلاحياتها حيث تم تقسيمها إلى 5 مكاتب موضوعة تحت تصرف أمين الخزينة بمساعدة وكيل مفوض.

هذه المكاتب هي:

1– مكتب إدارة الوسائل وحفظ الأرشيف.

2– مكتب المراقبة والتحقق.

3– مكتب النفقات العمومية.

4– مكتب التسديد والتحصيل.

5- مكتب الحافظة والمحاسبة.

وفي سنة 2005 مع ظهور القرار المؤرخ في 3 شعبان 1426 الموافق سبتمبر 2005، والذي يحدد كذلك تنظيم خزينة الولاية تم إضافة 3 مكاتب وهي:

6- مكتب تسوية عمليات الخزائن البلدية وخزائن القطاعات الصحية.

7- مكتب مراقبة البلديات والقطاعات الصحية.

8- مكتب الإعلام الآلي.

-خزينة ولاية ميلة تابعة إداريا إلى المديرية الجهوية بقسنطينة.

- تضم المديريات الجهوية للخزينة التي يحدد عددها بثلاثة عشرة ما يأتي: الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزائن الولائية، خزائن البلديات، خزائن القطاعات الصحية و خزائن المراكز الاستشفائية الجامعية المتواجدة على مستوى الولايات التي تخضع لاختصاصها الإقليمي.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لخزينة ولاية –ميلة–

المصدر: وثائق ثبوتية خزينة ولاية ميلة

3.2.3 دور الخزينة العمومية لولاية ميلة

تكلف الخزينة العمومية للولاية بالمهام التالية:

- تنقد جميع عمليات الإيرادات والنفقات والموازنة وميزانيات الدولة والحسابات الخاصة للخزينة، وكذلك ميزانيات الولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تتولى تسييرها.
- تتولى رقابة وفحص صناديق التسبيقات والإيرادات وتسيير الأعوان المحاسبين في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الموجودة في إقليم الولاية.

- تجمع مركزيا العمليات التي تقوم بها مصالحها والعمليات التي يقوم بها لحساب الخزينة محاسبون عموميون آخرون قصد إدراجها في المحاسبة وإعداد الوثائق والبيانات الدورية المتعلقة بها وإرسالها إلى العون المحاسب المركزي في الخزينة والى الهيئات والمصالح المعنية.
- تتداول الأموال وتقوم بحركات حسابات أرصدة الخزينة .

3.3 رقمنة الخزينة العمومية حالة خزينة– ولاية ميلة –:

عملت الجزائر على عدة اصلاحات في المجال الإداري. التكيف مع متطالبات الراهنة في مجال الرقمنة وتخفيف الإجراءات الإدارية وذلك من خلال التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية سعيا منها لتحقيق التطور التكنولوجي ومن هذا المنطلق باشرت وزارة المالية في الجزائر مجموعة من الإصلاحات لإدارة مشروع 58 الخزينة العمومية.

1.3.3 مراحل إدراج عملية الرقمنة بالخزينة العمومية لولاية ميلة:

في اطار الرقمنة الإدارية ثم وضع شبكات ربط بين المؤسسة وزارة المالية لتكون بمثابة البوابة الرقمية للتواصل بإستعمال الوسائل التكنولوجية، وتعتبر الخزينة العمومية بولاية ميلة من بين المجريات الأولى التي كانت تحت التجربة لمشروع الرقمنة حيث تمثلت عملية الإدراج الرقمي كالآتي:

وصل مرسوم وزاري من طرف وزارة المالية المديرية العامة للمحاسبة (مديرية الإعلام الآلي في 2016/12 يتضمن موضوع إدراج النظام المعلوماتي للخزينة حيث انطلق العمل به رسميا في 2017/01/02 في كل من مصلحتي المحافظة و المحاسبة.

- في قسم المحاسبة تم نشر و بدأ العمل والنظام المعلوماتي الجديد(SIT) systeme d'information des trèsor بتاريخ 2017/01/02 بتوازي مع النظام القديم informx.
- بتاريخ 05/01/2017 وردت مراسلة من طرف وزارة المالية بشأن الإنطلاق بالعمل حصريا بالنظام الجديد (SIT) على مستوى الأقسام المعنية في الخزينة العمومية (قسم الحافظة) .
- 2017/03/01 تم العمل حصريا على مستوى قسم المحاسبة بالنظام المعلوماتي SIT بعد مرحلة التعديل التي أثبتت نجاعة فعالية النظام المعلوماتي.
- في 07/03 وردت مراسلة من طرف المديرية الجهوية للخزينة العمومية قسنطينة بخصوص موضوع استغلال النظام المعلوماتي (SIT) وتحديث البرامج وتثبيتها على مستوى مصلحتي الحافظة والمحاسبة من أجل موافاتهم بحالة الاستقلال المتعلقة بهذه البرامج لكي يتسنى لهم التنسيق مع المصالح المركزية

- في 2018/01/02 وردت إرسالية بخصوص الإكتفاء بالنظام المعلوماتي (SIT) والتخلي على النظام القديم بصفة رسمية وذلك على مستوى مصلحتي الحافظة والمحاسبة قسم التحصيل .
- في تاريخ 2018/01/02 تم نشر النظام العلوماتي على مستوى قسم التحصيل لجميع الميزانيات بالخزينة العمومية –ولاية ميلة–
- في نهاية سنة 2018 جاءت إرسالية من طرف المديرية العامة للمحاسبة مديرية الإعلام الآلي بالشروع في تطبيق النظام المعلوماتي (SIT) في قسم الإنفاق بالموازات مع النظام القديم.

2.3.3 آليات الرقابة رقميا وورقيا على الرقابة على النفقات العمومية (حالة فاتورة):

لقد نظم المشرع عملية تنفيذ النفقات العمومية وفقا للمرحلة الإدارية حيث تتمثل في الالتزام و التصفية والأمر بالدفع .

تتم الحوالات الصادرة عن الامر الصرف والتي تنجز من طرفه الأخيرة على مستوى الخزينة العمومية، ويتم استقبالها على مستوى مكتب النفقات العمومية وهذا ابتداءا من01 إلى 20 من كل شهر وتكون الحوالات مرفقة مع وثيقة تسمى جريدة الحوالات و هو يكون من أربع نسخ تتمثل في:

–نسخة يحتفظ بها المحاسب العمومي

– نسخة تودع على مستوى قسم الأرشيف.

– نسخة أخرى يحتفظ بها قسم التسديد.

– نسخة تعود إلى الأمر بالصرف.

حيث ترسل الحوالات إلى مكتب الاستقبال ليقوم بوضع ختم البريد الوارد عليها مع جدول الحوالات مع وضع تأشيرة تأكد تاريخ إستلامها، بعدها يتم الشروع بمراحل الرقابة والتنفيذ عبر أقسام الخزينة العمومية .

1.2.3.3 نفقات التسيير (حالة فاتورة) :

بما أننا في دراسة حالة نفقات التسيير سنلتزم بحوالة دفع بالنسبة للفاتورة كمثال (أقل من مليون سنتيم).

أولا: قسم القروض والأموال المتوفرة: يتم على مستوى هذا القسم التابع لمكتب التسديد و التحصيل أو مرحلة لتسديد الفاتورة يقوم الأمر بالصرف بتقديم الوثائق اللازمة من أجل في مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتماد (DPIC) ووثيقة برمجة إعتمادات النشاط (DPCA) لمراقب الميزانياتي وتزود بوثيقة إبداء الرأي

وعند توفر جميع الوثائق يقوم القوى المراقبة صحة المعلومات المحولة على كل الوثائق(أرقام ، مبالغ ، تأشيرات، توقيعات) وبعد ذلك يقوم بإدخالها إلى النظام المعلماتي المهيئ تماما لكل المعلومات المتطلبة من أجل سيرورة هذه العملية، تم يشرع العون مباشرة في حجز المعلومات التي تم التأكد من صحتها في النظام المعلوماتي المخصص له وهذا بإدخال إسمه ورقمه السري إلى النظام المعلوماتي حيث يتم عرض نافذة مخصصة لهذا العون وهي المتمثلة في :

الشكل رقم(03): نافذة خاصة بكل عون لتسجيل الدخول

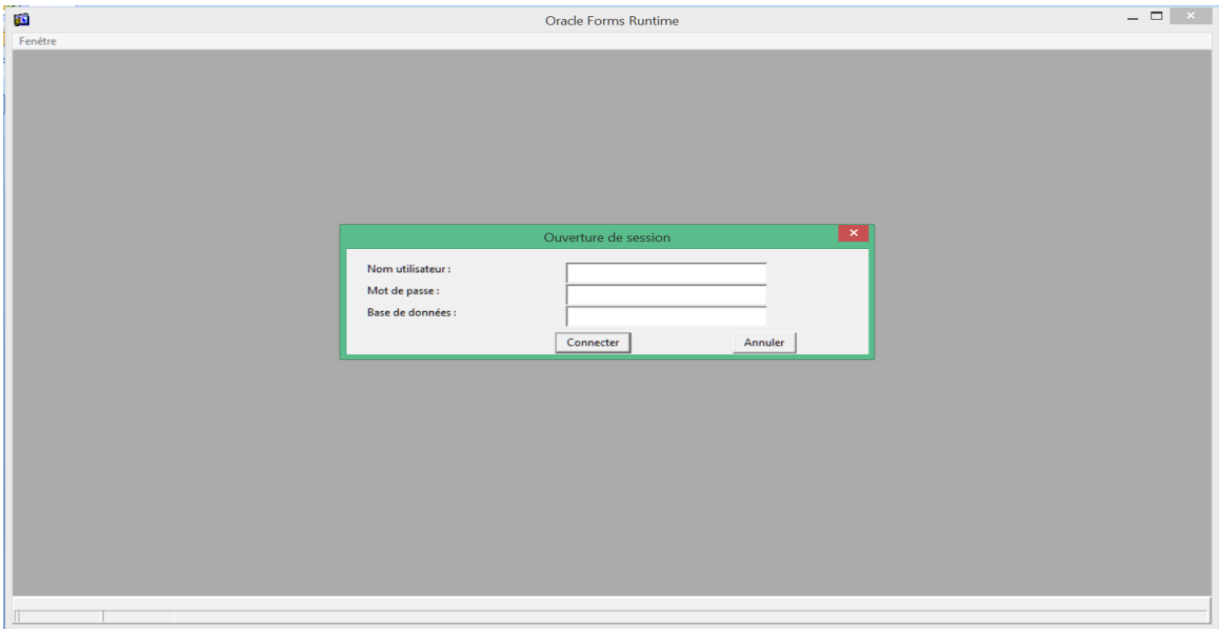

الشكل رقم(04): نافذة خاصة بقسم القروض والأموال المتوفرة

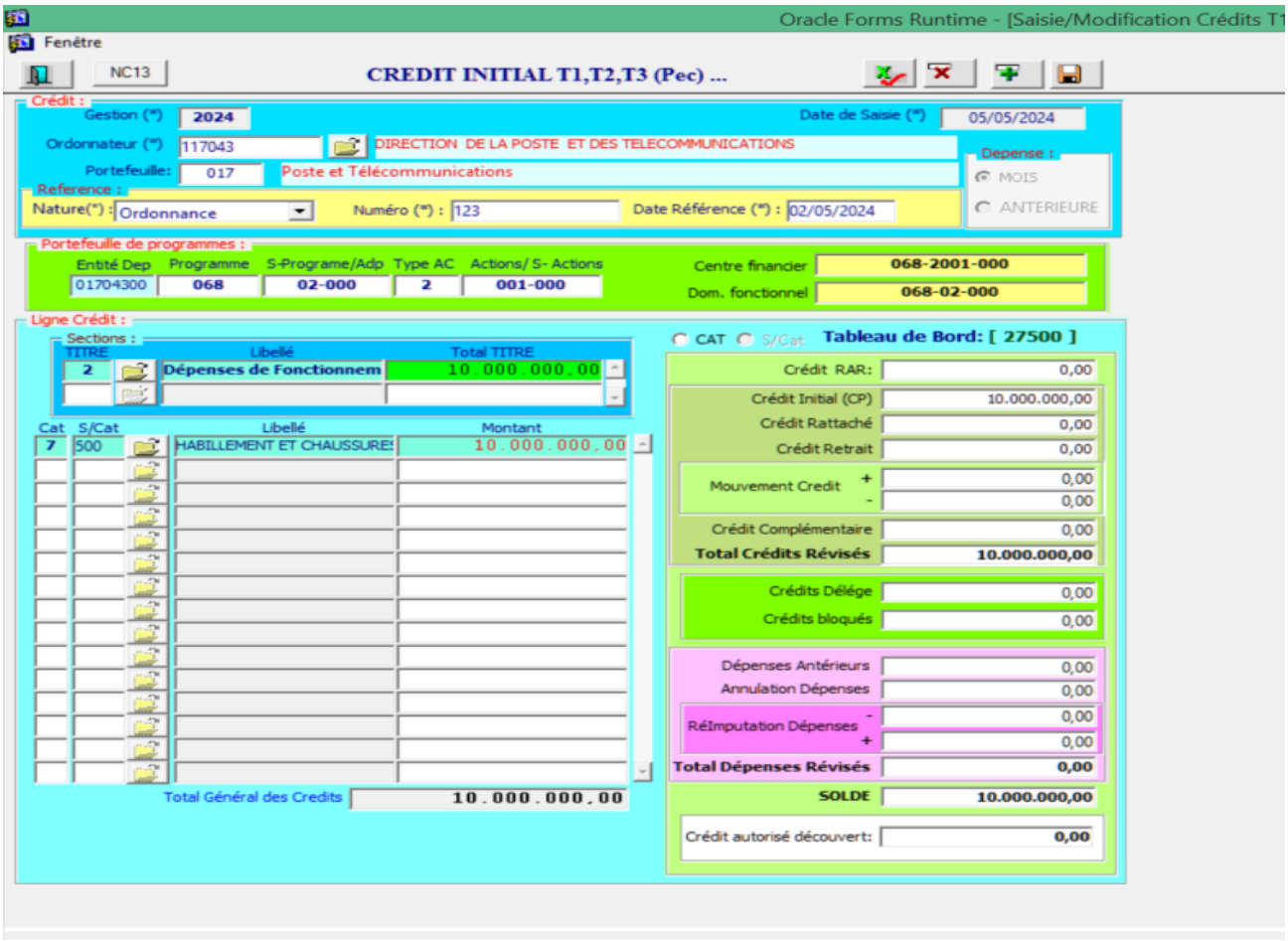

ثانيا : قسم فرعي لميزانية التسيير و الحسابات الخاصة.

يتم على هذا القسم المراقبة البعدية من طرف المحاسب العمومي و ذلك بعد المراقبة الأولية للمراقب الميزانياتي للوثائق الثبوتية المدرجة في ملف الحوالة وهي كالإتي:

- **سند الطلب:** والذي يتم مراقبة فيه مايلي:

معلومات المؤسسة، التاريخ، التسمية للمصلحة التعاقدية، رمز المسير (الأمر بالصرف)، العنوان الآمر بالصرف، الهاتف (الآمر بالصرف)،إسم الشركة ،عنوان المورد، رقم السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، رقم التعريف الإحصائي، الحساب البنكي أو البريدي الذي يعتمده المورد، الكمية، السعر الوحدوي، موضوع الطلب بالتفصيل، المبلغ الإجمالي بالأرقام والاحرف، البرنامج، البرنامج الفرعي، الصنف والصنف الفرعي.

و يستلزم أن يكون تاريخ السند بالطلب، وقبل تاريخ التاريخ الفاتورة ويكون فيه الختم الختم الدائري للمراقب الميزانياتي و يكون أصلي والاحتواء على المعلومات الضرورية (تسمية السلعة المقتناة ، الترقيم ، الكمية، السعر الوحدوي، المبلغ الإجمالي) حيث يتم إدراج هذه المعلومات في الحيز المخصص لمصلحة المراقبة الميزانياتية كما هو موضوع في الوثيقة التالية:

وثيقة رقم(01): سند طلب

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
republique algerienne democratique et populaire

حيز مخصص
لمصلحة المراقبة الميزانياتية
ب:
في:

سند طلب
رقم: 04 تاريخ: 2024/03/14

التعريف بالمصلحة المتعاقدة
التسمية:المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ميلة
رمز المسير (الامر بالصرف):00 117043
العنوان :شارع اول نوفمبر 1954 ميلة
الهاتف :031473434 الفاكس : 031473708

الاسم واللقب: حبور عثمان
او اسم الشركة: البسة احذية وانسجة -
يتصرف لحساب:
العنوان:حي بن صالح طريق القرارم قوقة -ميلة
الهاتف:
رقم السجل التجاري
رقم الاعتماد:
رقم التعريف الجبائي:
رقم التعريف الاحصائي:
كشف الحسابات البنكية او البريدية: 003 بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

اشغال ☐	نفقات تسيير المصالح ☑		موضوع الطلب بالتفصيل: شراء الملابس والاحذية لسنة 2024
لوازم ☑	نفقات الاستثمار ☐		
خدمات ☐	نفقات التحويل ☐		

الرقم	البيانات	وحدة	الكمية	السعر الوحدوي	المبلغ
1	بذلة صيفية	و	3	6 000,00	18 000,00
2	احذية رجالية	و	3	2 330,00	6 990,00
	المبلغ الاجمالي				24 990,00

يوقف سند هذا الطلب على المبلغ الاجمالي (بالحروف):
أربعة وعشرون الف وتسعمائة وتسعون دينار جزائري

يلتزم المتعامل الاقتصادي بتنفيذ هذا الطلب حسب الشروط المحددة
مصدر التمويل :الميزانية العامة للدولة لسنة 2024 -البرنامج 068 - البرنامج الفرعي 02 ـ النشاط 2001 -
الصنف 27000 الصنف الفرعي 27500
تقدر مدة التسليم والتنفيذ ب (01) شهر وهذا ابتداءا من تاريخ إمضاء هذا السند .

- **بطاقة الالتزام:** فتتم مراقبتها على النحو التالي:

رمز الآمر بالصرف، رمز بطاقة الإلتزام، تاريخ، رمز البرنامج، رمز البرنامج الفرعي، رمز النشاط، رمز النشاط الفرعي، الصنف، النصف الفرعي، العنوان وموضوع الإلتزام.

لصحة بطاقة الالتزام يجب أن يكون في آخر البطاقة ختم و إمضاء ورقم التاشيرة والتاريخ واسم و لقب المراقب الميزانياتي في الإطار المخصص به ختم و إمضاء واسم ولقب الآمر بالصرف بالاطار المخصص به.

ويجب أن تكون معلومات المدرجة على وهذه الأخيرة مطابقة للمعلومات الموجودة على سند الطالب.

كما هو موضح في الوثيقة التالية:

وثيقة رقم (02): بطاقة الإلتزام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة :وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
الهيئة الإدارية : مديرية البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
رمز الامر بالصرف: 117043 00

رقم بطاقة الالتزام: 10 — التاريخ: 25 MAR 2024

رمز البرنامج : 068
رمز النشاط : 2001
رمز النشاط الفرعي (عند الاقتضاء) : 000
رمز البرنامج الفرعي : 02
العنوان :

	العنوان الأول : نفقات المستخدمين
x	العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح
	العنوان الرابع : نفقات التحويل

الصنف / الصنف الفرعي		رخصة الإلتزام المفتوحة / المعدلة	مجموع الإلتزامات السابقة	الرصيد الأولي	الالتزام المقترح	الرصيد المتبقي
الصنف	27000	565 500,00	100 000,00	465 500,00	24 990,00	440 510,00
الصنف الفرعي	27500	/	/	/	/	/

موضوع الالتزام : التزام سند طلب رقم04 والمؤرخ في 2024/03/14 المتعلق بشراء الملابس والاحذية للسنة المالية 2024
حيور عثمان -البسة احذية النسجة -حي بن صالح طريق القرارم قوقة -ميلة

اطار مخصص للمراقب الميزانياتي	اطار مخصص للامر بالصرف
رقم التاشيرة	ختم
تاريخ التاشيرة	امضاء

- **الفاتورة :** تتم عملية المراقبة للمعلومات التالية:

التسمية (للمصلحة المتعاقدة)، رقم الفاتورة، تاريخ الفاتورة، رقم السجل التجاري، رقم الجبائي، الرقم الإحصائي، رقم الحساب البنكي أو البريدي للمورد، الوكالة، اسم الزبون، رقم سند الطالب، نوعية الخدمة أوالسلعة المقدمة، الكمية(سعر الوحدة، المجموع خارج الرسم)، المبلغ الأجمالي (في حالة ما إذ كانت النفقة خاضعة للرسم على القيمة المضافة TVAيتم جمع المبالغ خارج الرسم القيمة المضافة TVA بالارقام والحرف في حالة ما إذا كانت النفقة تخضع للرسم على القيمة المضافة يتم جمع المبلغ خارج الرسم+ القيمة المضافة TVA أما في حالة النفقة غير خاضعة للقيمة المضافة TVA يجب وضع ختم عدم الخضوع لـ TVA)، إمضاء المورد (في حالة شركة) و إمضاء رئيس المصلحة (في حالة مؤسسة).

ولا تقبل الفاتورة إذا كان على ظهر الفاتورة ختم الآخذ بالدين الذي بثبت شهادة الآمر بالصرف بأن هذه الخدمة قدمت فعلا و إمضاء الأمر بالصرف ورقم التأشيرة والتاريخ كما هو موضح في الوثيقة التالية:

وثيقة رقم (03): فاتورة

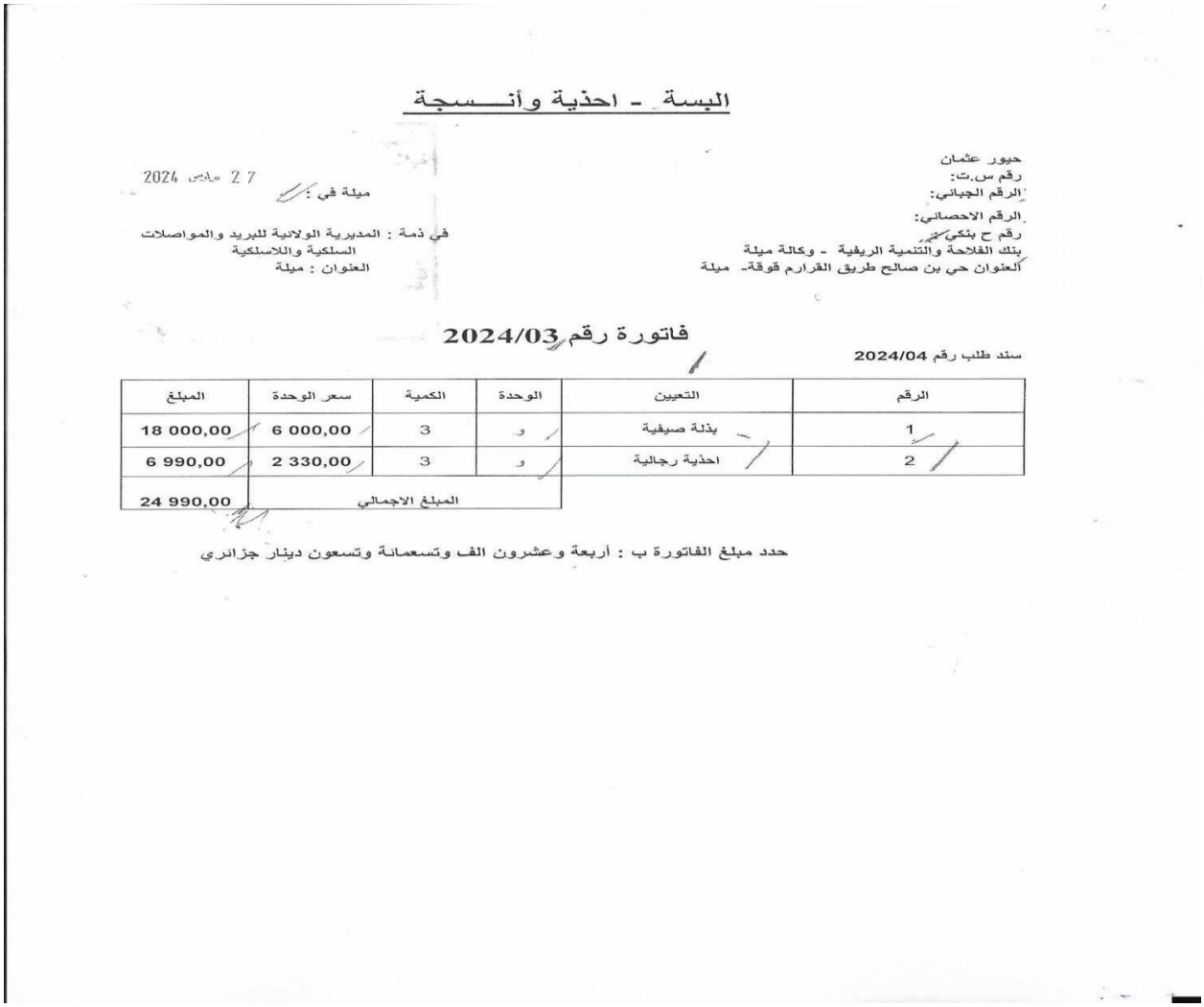

البسة - احذية وأنسجة

حيور عثمان
رقم س.ت:
الرقم الجبائي:
الرقم الاحصائي:
رقم ح بنكي:
بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة
العنوان حي بن صالح طريق القرارم قوقة- ميلة

ميلة في : 27 ماي 2024

في ذمة : المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
العنوان : ميلة

فاتورة رقم 2024/03

سند طلب رقم 2024/04

الرقم	التعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
1	بذلة صيفية	و	3	6 000,00	18 000,00
2	احذية رجالية	و	3	2 330,00	6 990,00
		المبلغ الاجمالي			24 990,00

حدد مبلغ الفاتورة ب : أربعة وعشرون الف وتسعمائة وتسعون دينار جزائري

الإشعار بالتحويل :يستلزم الشكل الصحيح له حسب القانون العضوي 15-18 في حالة الدفع بالحساب البنكي أو حساب الخزينة، متضمنا:

رمز الآمر بالصرف، رقم الفاتورة ، تاريخ الفاتورة، طريقة الدفع، RIB الخزينة، التصنيف حسب النشاط، الرمز التصنيفي، التسمية، المستفيد، رقم الحساب الدائن، صحة المبلغ الصافي للدفع (في وجود إقتطاعات).

وثيقة الإشعار بالتحويل هي الوثيقة الوحيدة التي لا يشترط فيها إمضاء الآمر بالصرف.

كما هوموضح في الوثيقة التالية:

وثيقة رقم (04): إشعار بالتحويل

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE
إشعار بالتحويل
نفقات مقيدة في الميزانية العامة للدولة

التصنيف حسب النشاط	الرمز	التسمية
محفظة البرامج	017	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
البرنامج	068	الإدارة العامة
النشاط	2001	الدعم الإداري
النشاط الفرعي (عند الاقتضاء)	000	

المحاسب المختص:	أمين خزينة ولاية ميلة
RIB للخزينة:	00843001424444300150

رمز الأمر بالصرف : 11704 300
سنة التسيير : 2024
رقم الحوالة : 03
تاريخ الحوالة : 16 AVR 2024
طريقة الدفع : بنكي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية ميلة)

تحديد المستفيد	رقم حساب الدائن	البرنامج الفرعي	المبلغ	اقتطاع المحاسب العمومي	المبلغ الصافي للدفع	المرجع و الملاحظة
	BADR MILA	2 الدعم الإداري	24 990,00		24 990,00	فاتورة رقم 2024/03 بتاريخ 2024/03/27

16 AVR 2024

حوالة الدفع: آخر وثيقة تتم مراقبتها (يستلزم فيها توفر المعلومات الموجودة في الوثائق الثبوتية القبلية):

محفظة البرنامج، البرنامج، التسمية، رمز الآمر بالصرف، تاريخ استلام الحوالة (منذ دخولها الى مكتب الاستقبال، RIB الخزينة، رقم بطاقة الالتزام، مطابقا لرقم الموجود على بطاقة الالتزام)، البرنامج الفرعي، تقييد الميزانياتي، موضوع النفقة، المبلغ الخام بالأرقام و الحروف، المراجع (متضمنة رقم الفاتورة تاريخ الفاتورة) ختم الآمر بالصرف، رقم التأشيرة، الإمضاء، التاريخ.

فني حالة الاستنفاء لجميع الشروط تقبل النفقة، يقوم العون االمكلف بالإمضاء والختم .

لها شكل موحد حسب القانون العضوي 18/15 في الجزائر و الموضح كالتالي :

وثيقة رقم (05): حوالة الدفع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

حوالة الدفع T2

نفقات مقيدة في الميزانية العامة للدولة

رمز الأمر بالصرف : 11704300
السنة المالية : 2024

رقم الحوالة : ك 2
تاريخ الحوالة :
موضوع النفقة : الملابس والأحذية
طريقة الدفع : بنكي (بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ميلة)

المحاسب المختص: امين خزينة ولاية ميلة
للخزينة RIP:07/00799999000030055

التصنيف حسب النشاط	الرمز	التسمية
محفظة البرنامج	317	وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية
البرنامج	068	الإدارة العامة
النشاط	2001	الدعم الإداري
النشاط الفرعي	000	

رقم بطاقة الالتزام	البرنامج الفرعي	التقييد الميزانياتي	المبلغ الخام	الاقتطاعات: الحساب الدائن	الاقتطاعات: مبلغ الاقتطاع	تحديد المستفيد: المستفيد	تحديد المستفيد: رقم حساب المستفيد	تحديد المستفيد: مرجع وثيقة الدفع	المبلغ الإجمالي للدفع	ملاحظات
10	02 الدعم الاداري	27500	24 990,00				BADR MILA	فاتورة رقم 2024/03 بتاريخ 2024/03/27	24 990,00	

توقف الحوالة على مبلغ : أربعة وعشرون الف وتسعمائة وتسعون دينار جزائري

تاريخ التسديد :

الإطار المخصص للمحاسب العمومي	
المبلغ الإجمالي للدفع	
الرفض	
نفقة قابلة للدفع	
اقتطاعات المحاسب العمومي	
المبلغ الإجمالي الصافي للدفع	

الأمر بالصرف :

المحاسب العمومي المختص :

أما في حالة رفض النفقة: في حالة وجود نقائص بالشروط الملزمة، وحسب المادة 36 من القانون 90/21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، يقوم المحاسب العمومي بإرسال إشعار بالرفض النهائي أو الأولي إلى غاية تصحح الخطأ وإعادة الحوالة حسب نوع الخطأ، وذلك في الفترة القانونية لسريان الحوالة من تاريخ إستلامها إلى 20 من نفس الشهر.

عند تصحيح الأخطاء من طرف الآمر بالصرف يقوم بإرسالها مرة ثانية إلى المحاسب العمومي، مع الإحتفاظ على التسلسل الرقمي للحوالة إذ لم تعالج الأخطاء والنقائص في المرة الأولى، يقوم المحاسب العمومي بإصدار إشعار الرفض النهائي، وترسل في الشهر المقبل برقم جديد.

بعد الفصل في حالة الحوالة سواءا مقبولة أو مرفوضة يقوم العون باللجوء إلى نظام التشغيل بعد إدخاله الإسم والرقم السري الخاص به كما في الشكل (03).

يقوم بإدراج المعلومات على المراحل التالية بعد ظهور النافذة les maision de mondat في الشكل

الشكل رقم(05): نافذة خاصة بالقسم الفرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة

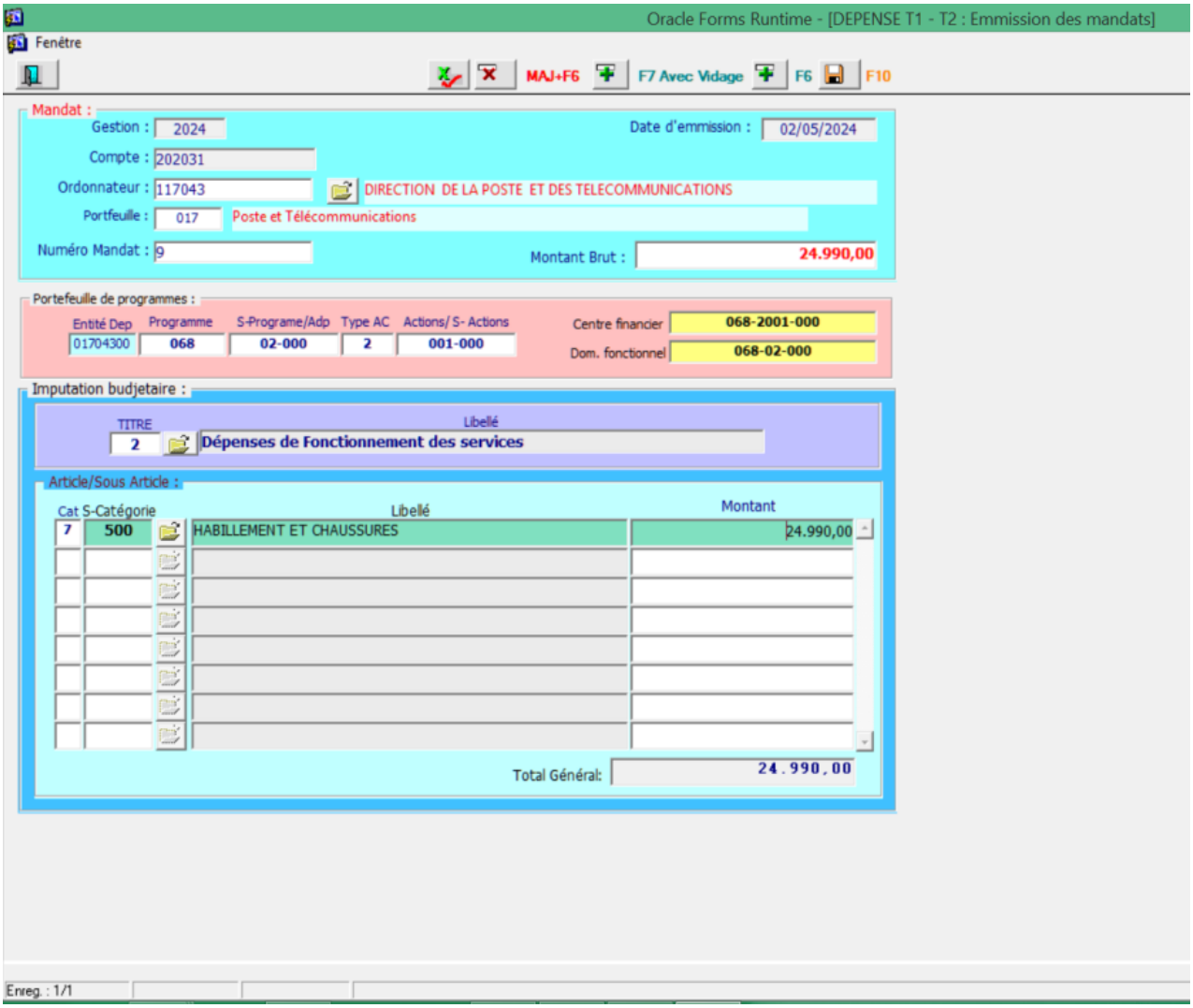

المرحلة 01: تتم كما يلي:

- يقوم بإدخال معلومات الحوالة(دراسة حالة فاتورة).
- رمز الآمر بالصرف.
- المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية و اللاسلكية– ميلة–

- رقم الحوالة ...الخ (وكل المعلومات الموجودة ورقيا).

المرحلة 02: تظهر للعون النافذة الموضحة في الشكل(06):

- يقوم بإختيار موضوع النفقة.
- طريقة الدفع (حساب بنكي) عن طريق البنك المركزي في حالة فاتورة أقل من مليون سنتيم.
- تحديد المستفيد الذي تم إدخاله من طرف العون مسبقا بناءا على مقدمه الآمر بالصرف.

الشكل رقم (06): نافذة خاصة بالقسم الفرعي لميزانية التسيير والحسابات الخاصة

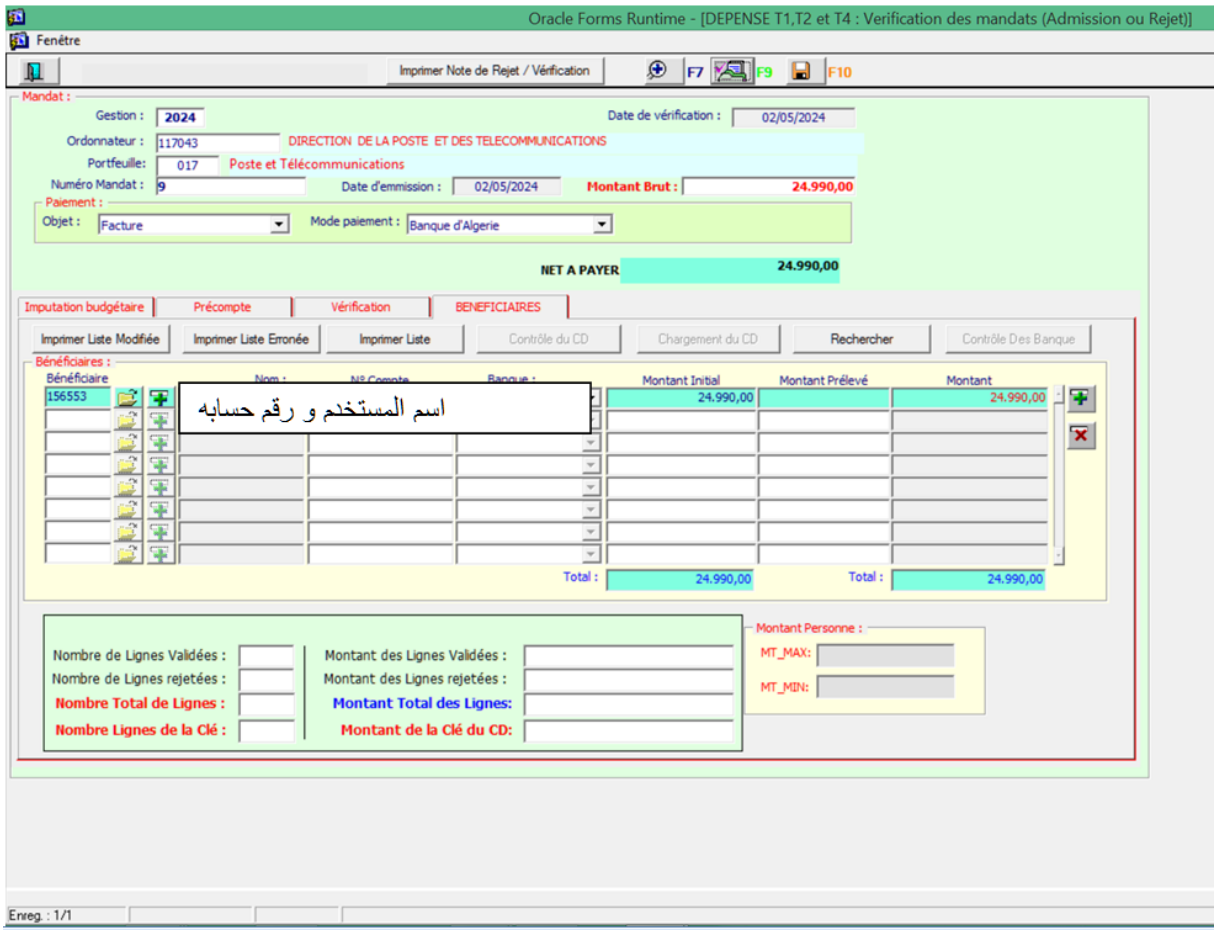

ثالثا: قسم فرعي للقروض الأموال المتوفرة :

على مستوى هذا القسم يقوم العون من التأكد من مايلي :

الصنف (الذي يتم الإقتطاع منه)، النشاط، الصنف الفرعي، البرنامج، البرنامج الفرعي، التأكد من وجود الأوراق الثبوتية وصحة المبالغ الموجودة فيها، تسجل كل المبالغ في سجل قيد النفقة، يتأكد من توفر التغطية المالية لهذه النفقة، في حالة عدم توفر تغطية مالية في الصنف الفرعي الخاص بالنفقة يمكن إتخاذ إجراءات قانونية أخرى (الميزانية الإضافية ، تحويلات)

بعد التأكد من صحة الحوالة يتم ختم نسخة من الحوالة فقط بختم معتمد credit وترسل إلى القسم الفرعي للمعارضات . ثم إسمه كما يشرع العون مباشرة بعد عميلة المراقبة بإدراج المعلومات على النافذة الخاصة به في النظام المعلوماتي بعد إدخال رقمه السري و وضح سابقا في الشكل رقم (03).

الشكل رقم(07): نافذة خاصة بالقسم الفرعي للقروض والأموال المتوفرة

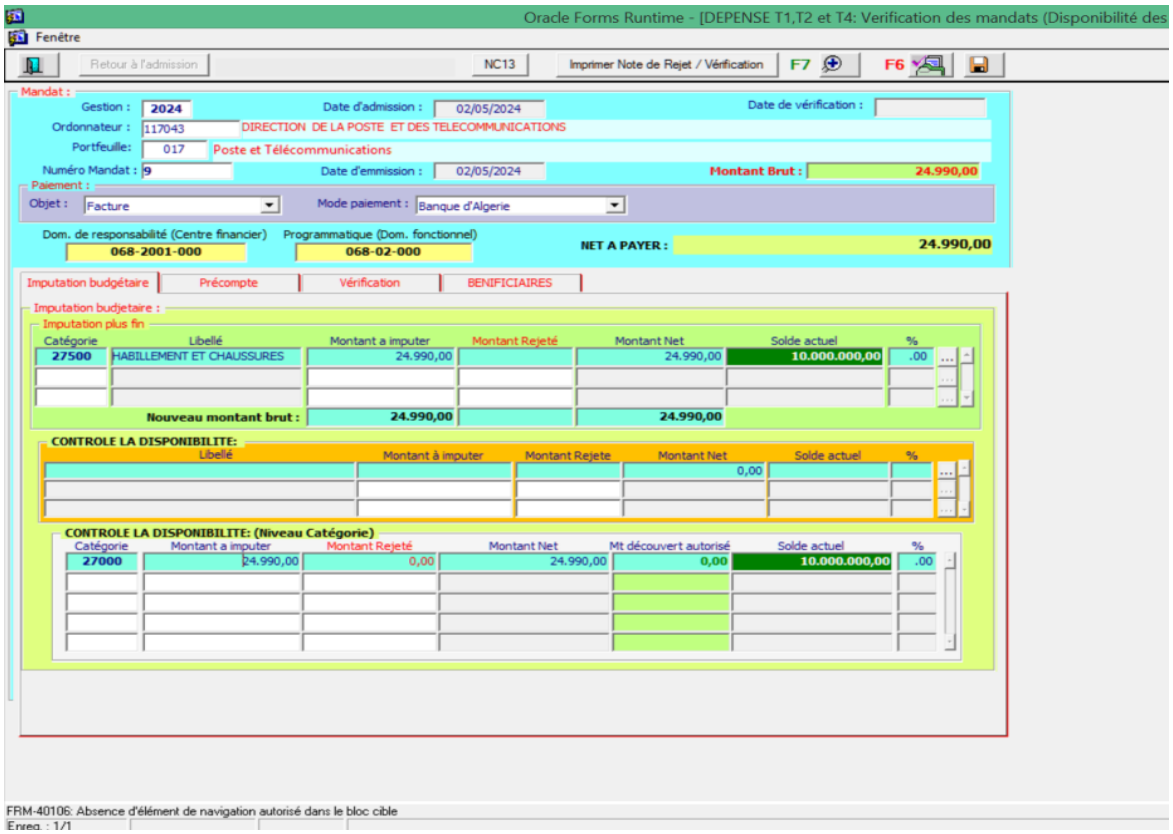

رابعا: القسم الفرعي للمعارضات:

في حالة فاتورة يتم الفحص من خلال سجل المعارضات الخاص بالمعارضات الصادرة من مختلف الهيئات المالية كمفتشية الضرائب وصناديق الضمان الإجتماعي، إذ ينجز من قبلهم إشعار الحجز ATD الخاص بالمورد والمرسل إلى قسم المعارضات .

بعد مراقبة المعلومات الموجودة على الوثيقة الأصلية، يقوم العون بإرسال نسخة من نفس الوثيقة إلى الهيئات المالية (الآمر بإشعار الحجز) مع الختم على الورقة كدليل لعملية الحجز على مستوى قسم المعارضة ثم يقوم بتسجيل تلك المعلومات في سجل التكفل بإشعارات الحجز، إذ تتم عملية المراقبة على مايلي :

الإسم ،العنوان ، صفة المدين (بدقة) ،رقم التعريف الجبائي للمدين ،المبلغ الإجمالي (بالأرقام والحروف)، الختم ،التاريخ ، طبيعة الدين .

أما في حالة عدم وجود دين يختم الحوالة بختم خاص (نظر بدون معارضة)، وفي حالة وجود دين يتم إقتطاعه من جدول الدفع (للحوالة) حسابيا ويتغير المبلغ الصافي للحوالة ويكتب على ظهر الحوالة مبلغ الإقتطاع والصافي الجديد وتختم الحوالة بتخم خاص يحمل عبارة (نظر مع معارضة).

بعد إنهاء العون من مراقبة كل الوثائق يقوم بحجز المعلومات في النظام المعلوماتي بعد كتابة الرقم السري والإسم كما جاء في الشكل السابق رقم (03).

الشكل رقم (08): نافذة خاصة بالقسم الفرعي للمعارضات

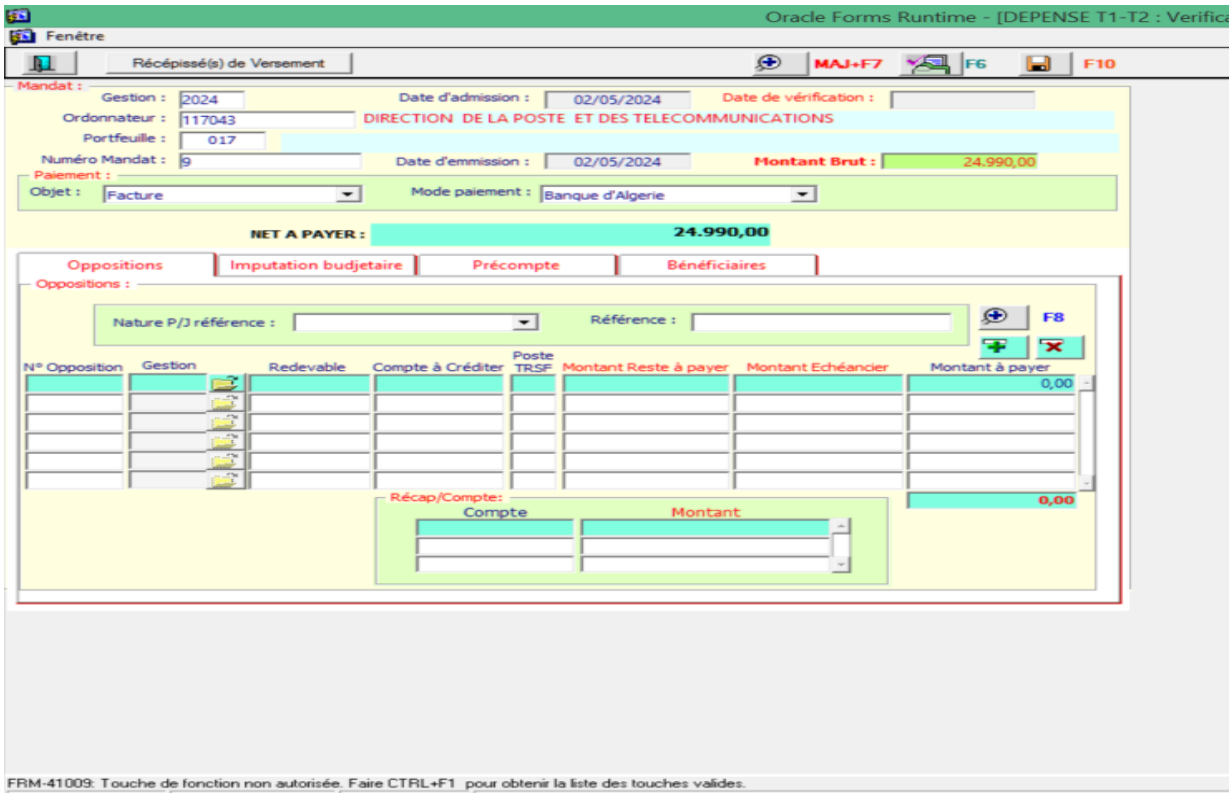

خامسا :القسم الفرعي للتسديد:

حسب القانون 26 يتعين على المحاسب العمومي التكفل بأوامر الإيرادات التي يصدرها الآمر بالصرف ، حيث يعتبر هذا القسم حلقة وصل لجميع الأقسام ويتم عل مستواه التأكد من صحة العمليات المنفذة.

حيث تتم الرقابة كالتالي :

التأكد من توفر الإعتمادات، التأكد من ختم الأقسام الفرعية السابقة ، التأكد من شكل وثيقة الدفع ، التأكد من وجود او عدم وجود معارضة ، التأكد من طريقة الدفع (إذا كانت الفاتورة أقل من مليون سنتيم كما جاء في مثالنا ،تتم عملية الدفع عن طريق حساب البنك المركزي الحامل للرقم 10002000 .

يقوم العون بالتأكد من صحة المعلومات المدرجة ورقيا بالموازات مع النظام المعلوماتي (SIT)،بوضع ختم دفع على الحوالة والإحتفاظ بنسخة من هذه الأخيرة ، ثم يقوم بنسخ اليومية التي تكون فيه جدول تفصيلي للحسابات

المدينة والدائنة ، بعدها تنقل المبالغ وتسجل على وثيقة تسمى وثيقة النفقة (لون أحمر) تبرر الحسابات المدينة وتملأ أيضا وثيقة الإيراد (لون اخضر) ، وتختم هذه الوثائق بختم القسم وإمضاء عون المحاسب ، يتم إلصاق وثيقة(releve doperation (TR6 مع وثيقة النفقة ووثيقة الإيراد مع الوثيقة الخاصة لكل حساب ثم إرسالهم إلى قسم المحاسبة لتتم عملية التسجيل المحاسبي لمختلف عمليات الخزينة كما هو موضح في الوثائق التالية:

وثيقة (06): بطاقة النفقة

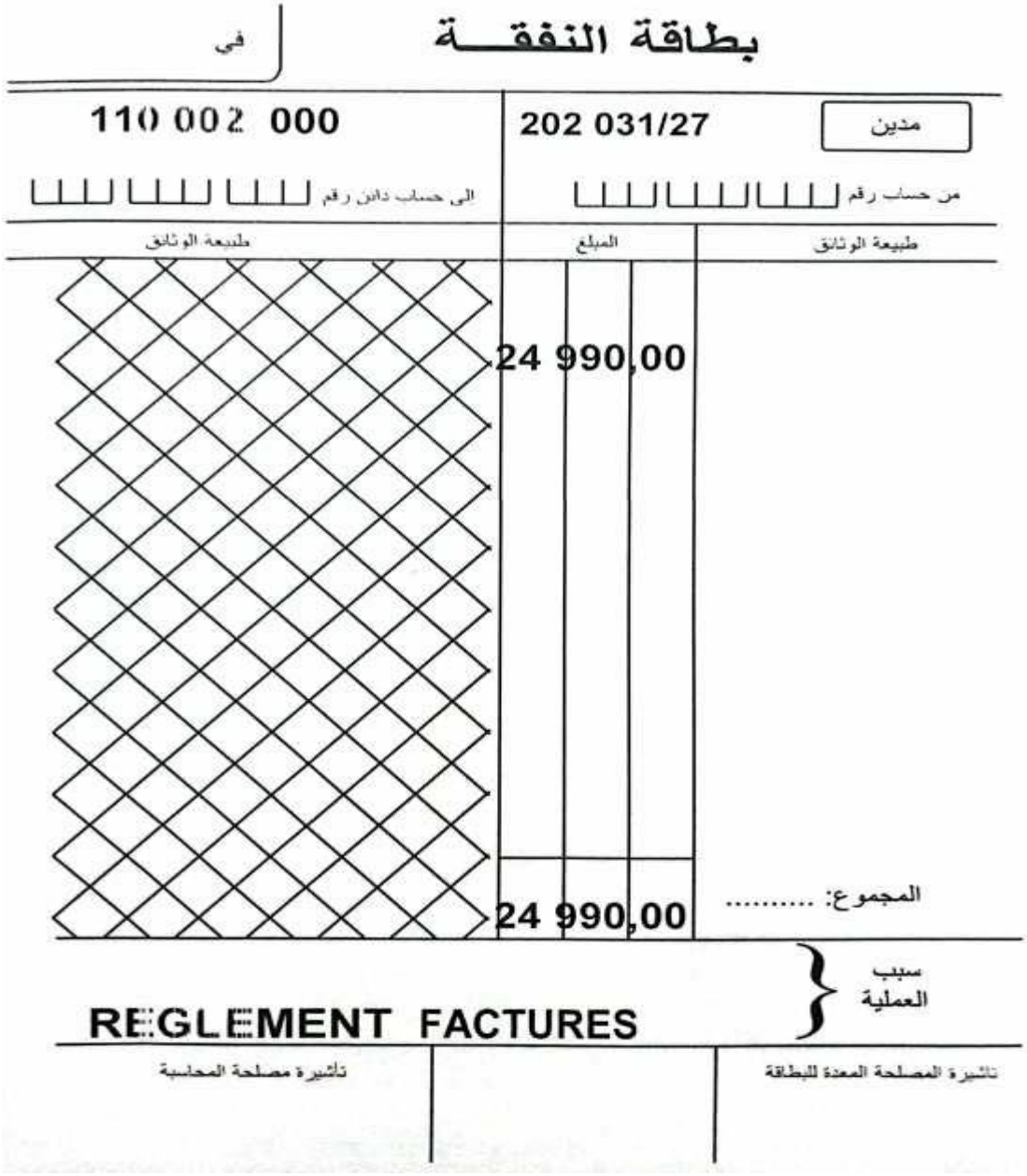

بطاقة النفقـــة

في

مدين 202 031/27

من حساب رقم

110 002 000

الى حساب دائن رقم

طبيعة الوثائق	المبلغ	طبيعة الوثائق
	24 990,00	
	24 990,00	المجموع: .....

سبب العملية

REGLEMENT FACTURES

تأشيرة مصلحة المحاسبة		تأشيرة المصلحة المعدة للبطاقة

وثيقة (07): كشف العمليات

MINISTERE DES FINANCES
TRESORERIE DE MILA
BUREAU DEPENSES FONCTIONNEMENT

RELEVE D'OPERATIONS

JOURNEE 3/5/2024
DATE OPERATION : 05/05/2024

B. DEPENSES

COMPTE	POSTE	NUMERAIRE	BCA	CCP	OP ORDRE	TOTAUX
202031027		0,00	24.990,00	0,00	0,00	24.990,00
TOTAUX		0,00	24.990,00	0,00	0,00	24.990,00

وثيقة رقم (08) :

Page 1

MINISTERE DES FINANCES
TRESORERIE DE MILA

BORDEREAU COLLECTIF
de virements de dépenses publiques
à payer par virements bancaires

Etablissement Bancaire : Banque d'Algérie

DATE REGLEMENT 05/05/2024
JOURNEE 3

N° Ordre	Code Ordon	Ordonnateur	Montant Net
1	117043	DIRECTION DE LA POSTE ET DES TELECOMMUNICATIONS	24.990,00

Total général: **24.990,00**

Certifie exact

A MILA, le :.....

Le Tresorier

بعدها يقوم العون بإدخال إسمه والرقم السري الخاص به لإظهار النافذة الخاصة به كما أنجز في الخطوات السابقة .

يقوم بكتابة التاريخ فالخانة الخاصة به كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم(09): نافذة خاصة بالقسم الفرعي لتسديد

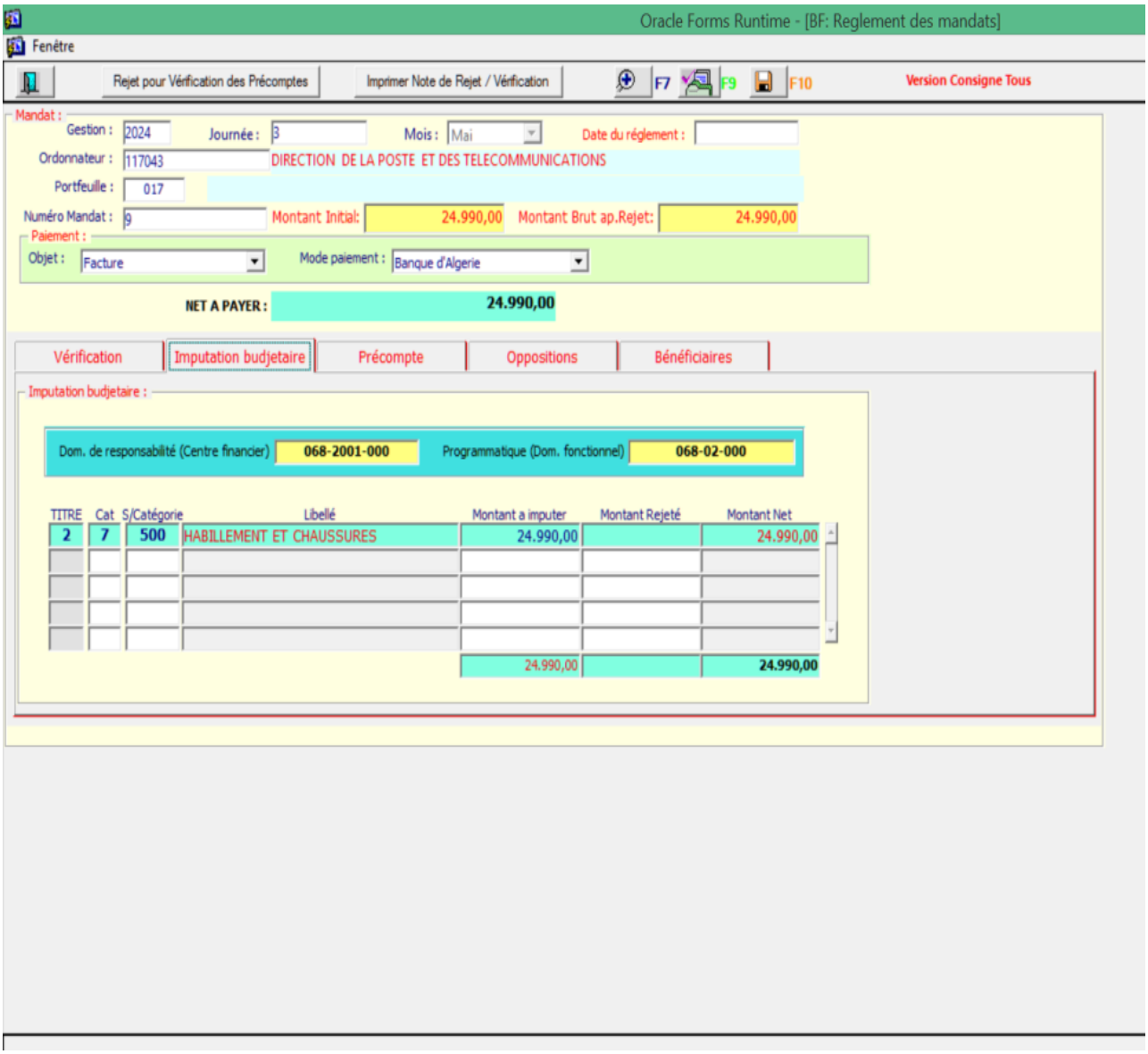

الشكل رقم (10) : نافذة خاصة بالقسم الفرعي لتسديد

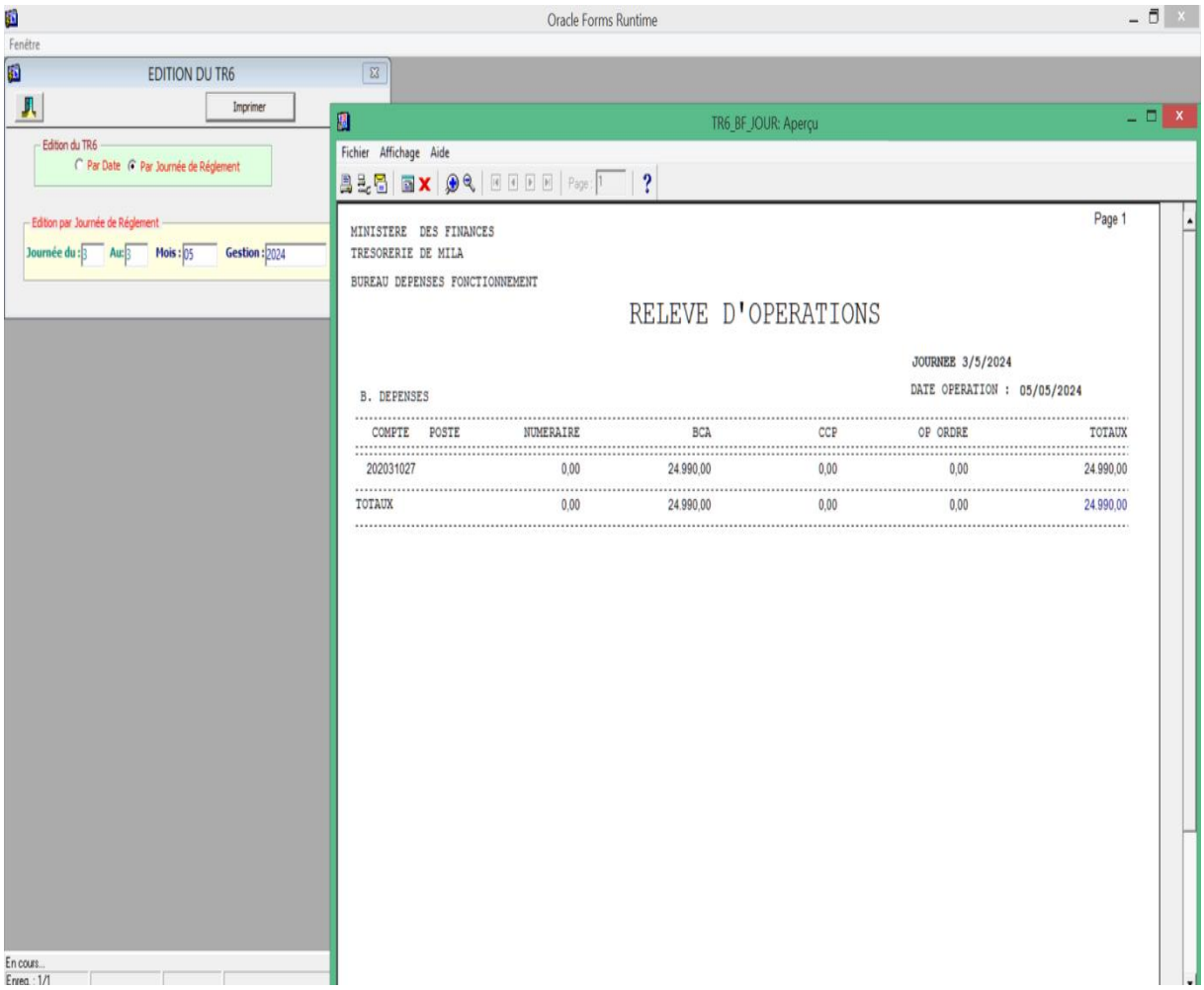

الشكل رقم(11): نافذة خاصة بالقسم الفرعي لتسديد

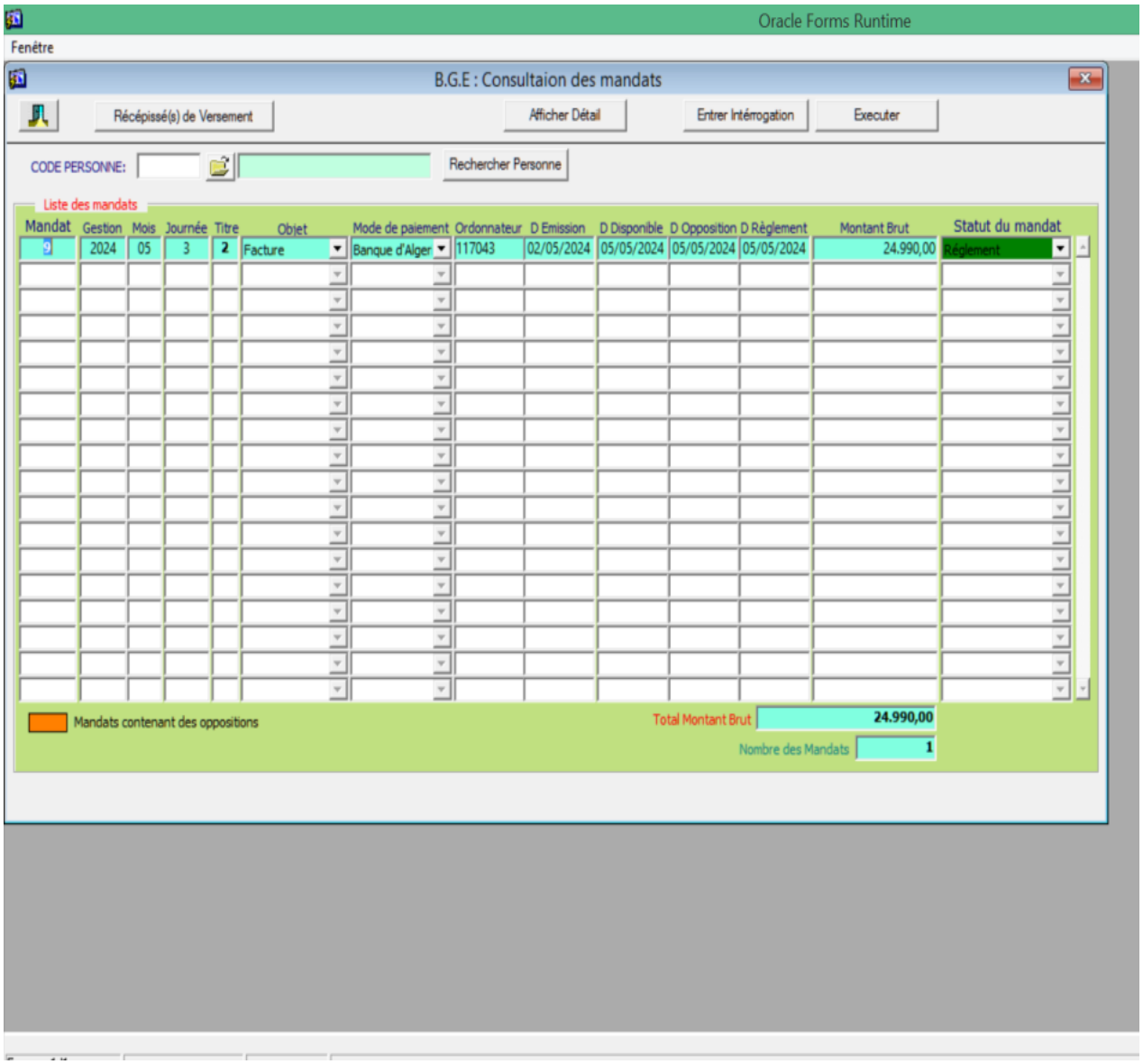

الشكل رقم (12): نافذة خاصة بالقسم الفرعي لتسديد

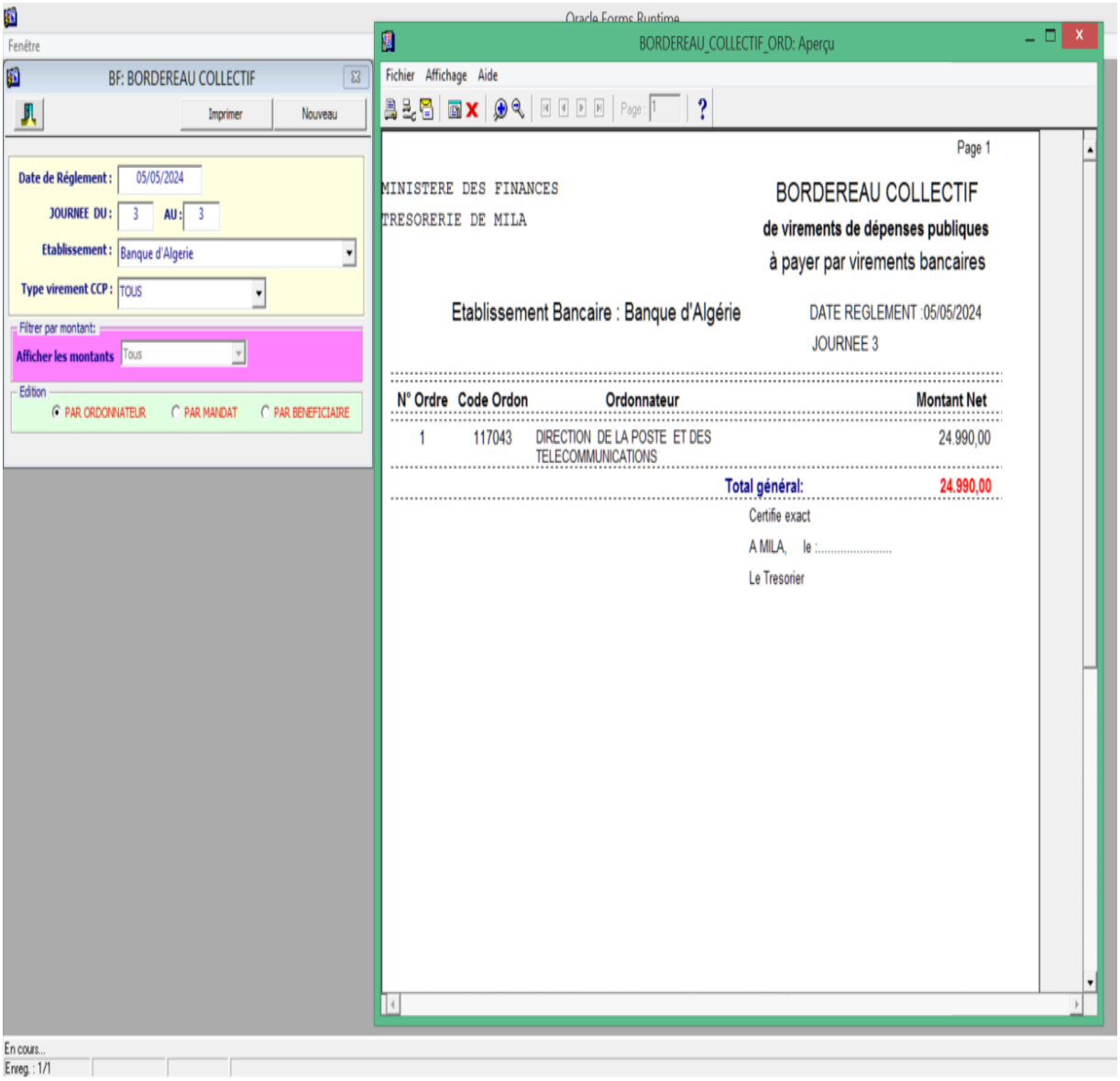

الشكل رقم(13): نافذة خاصة للتصحيحات لقسم المعارضات

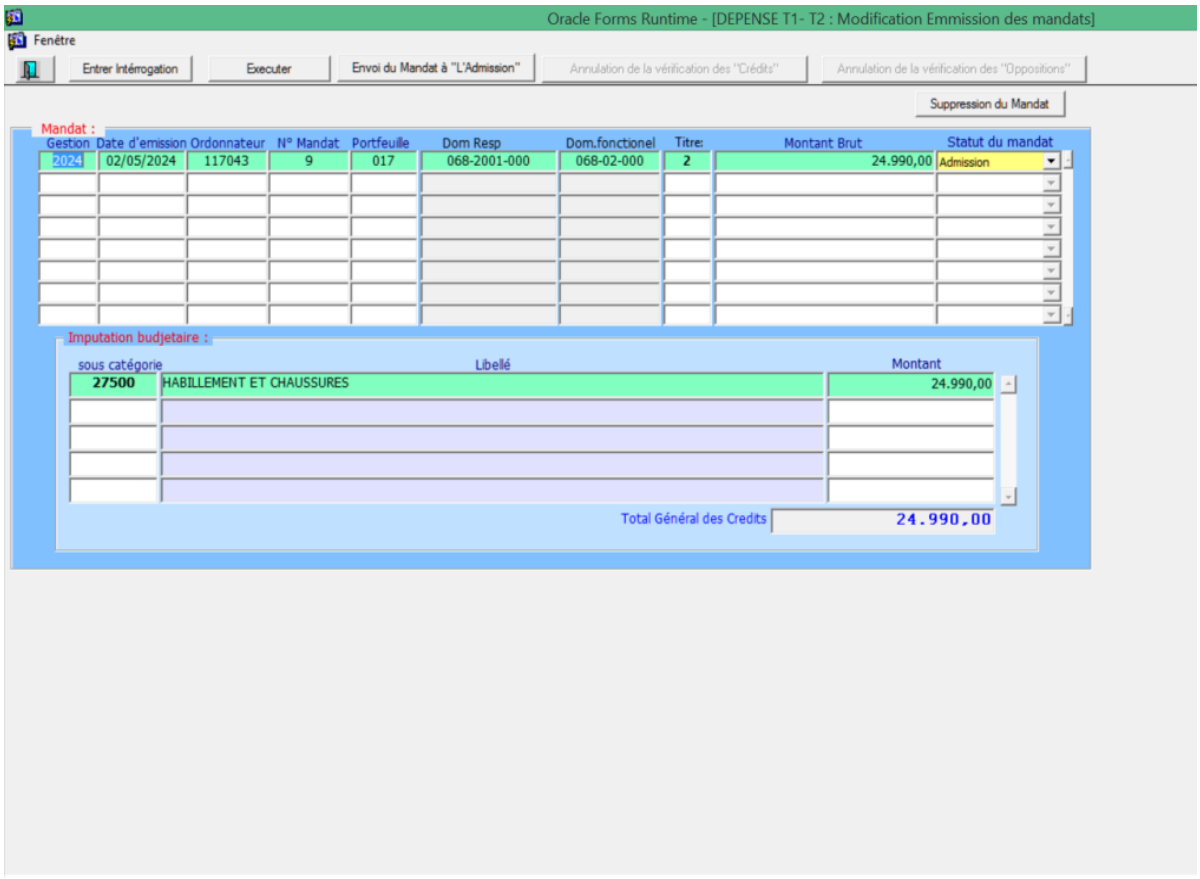

سادسا :قسم فرعي لمحاسبة التسديدات :

هو قسم خاص بالمقاصة الإلكترونية المخصصة بالفاتورة (الإشعارات بالتحويل) الأقل من 100 مليون تنتقل من قسم التسديد إلى قسم المقاصة الإلكترونية يتم على مستوى هذا لقسم مايلي :

المرحلة الأولى : تبدأ بإحضار بطاقة النفقة وبالإشعار بالتحويل.

المرحلة الثانية :إدخال البطاقة الثبوتية في النظام المعلوماتي الخاص بالخزينة (وصل بين الأوراق)،التي تحضر إلى الخزينة والنظام المعلوماتي للبنك للتسهيل والمراقبة والدقة والذي يوفر المعلومات جاهزة .

المرحلة الثالثة: بعد الإنتهاء من إدخال البطاقة البثوثية في الخزينة بطريقة آلية تدرج هذه المعلومات في التطبيق الخاص بالبنك الجزائري ،ثم لتنتهي هذه العملية بوضع المعلومات في قرص مضغوط وإرساله إلى البنك الجزائري وهذه العملية تكون يومية اي بنفس تاريخ بطاقة النفقة.

سابعا:القسم الفرعي للمحاسبة العامة :

تتم على مستوى هذا القسم المرحلة الأخيرة لتجميع العمليات المحاسبية على مستوى خزينة ولاية _ميلة_،على النحو التالي :

المرحلة الأولى : تسجيل العمليات المحاسبية.

المرحلة الثانية: تأكيد العمليات اليومية في الجدول التجميعيTR6.

المرحلة الثالثة: التأكد من صحة المبالغ المالية في جدول التجميع مع كل قسم.

المرحلة الرابعة: نقوم بمقارنة العمليات في الجدول التجميعي الكلي بالعمليات الموجودة في المحفظة.

بعدها يتم تجميع كل الوثائق الخاصة بـ TR6 ليقوم القسم بإرسالها كل 10 أيام لـACCT (LAGENCE COMPTABLE CENTRALE DU TRESOR)

3.3.3 إيجابيات النظام المعلوماتي:

- الشفافية والدقة في العمل (مراقبة النفقة والحسابات ومراقبة الإعوان).
- إضافة منافع حتى بالنسبة للآمرين بالصرف.
- سهولة الوصول إلى المعلومة معاينتها في أي وقت و أي مرحلة.
- توفير إحصائيات.
- حفظ البيانات المؤرشفة آليا.
- التقليل من الخطأ بأكبر نسبة ممكنة.
- يعتبر كوسيلة مراقبة مساعدة للأعوان المحاسبين.
- التقليل من الغش والسرقة.
- إسترجاع أمول الدولة عن طريق التحصيل.
- كل عون له حساب خاص يمكن من خلاله اللجوء إلى المطلوب منه وفقط و هذا يخلق حماية له و للآخرين.
- في حالة خروج العون في عطلة يقوم عون خلية الإعلام بالغلق المؤقت لحسابه.
- دقة المراقبة لكل الفروع والأقسام في الخزينة.

4.3 خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى الجانب التطبيقي ومعالجة الإشكالية على قدر المستطاع، حيث توصلنا إلى معرفة الرقمنة لتسهيلها لعمليات المراقبة والتدقيق من خلال إدخال البيانات بشكل دقيق و آلي، واختتمنا هذا الفصل بإيجابيات إستعمال الرقمنة.

الفصل الرابع: النتائج و الاستنتاجات والتوصيات

1.4 مقدمة

2.4 النتائج

3.4 الإستنتاجات

4.4 التوصيات

1.4 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم وجيز لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من واقع المعلومات التي تم جمعها وإدراجها وتحليلها، وإستنباط أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة في ضوء تلك النتائج، وكذلك تقديم أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث في ضوء تلك الإستنتاجات .

2.4 النتائج :

النتائج النظرية :

- ✓ تعد الرقمنة عامل أساسي الذي يمكن المؤسسة من خلالها إلى تنظيم المعلومات وحفظ البيانات والوصول إلى المعلومة في أسرع وقت وبدقة وربح الجهد، كما تقلل من العامل البشري.
- ✓ تعتبر الخزينة العمومية الركيزة الأساسية لتسيير الموارد المالية ،والممول الأول والأخير لمشاريع الدولة وتتمع بالإستقلال المالي.
- ✓ تعد النفقات العمومية من بين وظائف الخزينة، يتم الموافقة عليها وفق شروط قانونية لتلبية إحتياجات المواطن وتحقيق أهدافه .
- ✓ تختار المؤسسة اللجو إلى رقمنة مصالحها نتيجة لعدة عوامل من أهمها قاعدة رقمية لكل مصلحة كطريق لتسهيل رقابتها.

النتائج التطبيقة :

في ضوء ما تقدم وبعد دراسة الحالة يمكن إستخلاص النتائج التي توصلت إليها الدراسة كمايلي :

– وجود رقابة رقمية على النفقات العمومية حيث تسجل كل معلومات النفقة من طرف كل عون على النافذة المخصصة لتلك المعلومات .

– وجود تقنيات رقمية للرقابة على النفقات العمومية، حيث تتمثل في النظام المعلوماتي للخزينة (SIT).

– وجود مراحل لإدراج عملية الرقمنة في الخزينة العمومية، حيث جاءت بترتيب تسلسي على أساس التاريخ من أوامر وزارية.

- وجود إجابيات الرقمنة لتحسين أداء الخزينة.إذ نظمت الخدمة العملية في سيرورة حسنة.

3.4 الإستنتاجات:

- ✓ الرقمنة هي أحد الأدوات المهمة الذي يمكن إستخدامها للراقابة على النفقات ، اي أنها تساعد على التحكم في عمليات التتبع للأموال والتحويلات بشكل فعال.
- ✓ إن إعتماد الخزينة عللا النظام المعلوماتي (SIT) للرقابة على النفقات يمنعها من الوقوع في الخطأ البشري، مما يسمح لها بسير حسن دقيق لعملية المراقبة.
- ✓ الرقمنة أصبحت لاغنى عنها فهي جزء لا يتجزأ من إستراتيجية إدارة الخزينة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة و الإستدانة المالية.
- ✓ الرقمنة في الخزينة تتبع فهما أعمق لكيفية تحسين إدارة الأموال وتحسين الكفاة ويمكن أن تساهم في تطوير إستراتيجيات الإستثمار وتحسين القرارت المالية بشكل عام.
- ✓ الرقمنة في الخزينة تسهل عمليات الرصد والتحليل المستمرة للتدفقات النقدية و التكاليف والإيرادات، بفضل الأدولات الرقمية يمكن توفير تقارير دقيقة وفورية، تمكن القادة من إتخاد قرارات إستراتسجية منيرة كما يمكن إستخدام التحليلات البيانية لإكتشاف الإتجاهات والفرص الجديدة في السوق وتحسين تخطيط الموارد المالية بشكل أفضل.

4.4 التوصيات:

إستنادا إلى الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثتين بمايلي:

- ✓ على الخزينة العمومية تطوير وتنويع الخدمات الرقمية.
- ✓ الإجتهاد على تطوير النظام المعلوماتي ليشمل جميع العمليات الرقابية بغية الوصول إلى"0" ورقة في الخزينة العمومية .
- ✓ يجدر بالخزينة العمومية زيادة الإهتمام بالرقمنة لتعميمها في بقية الأقسام .
- ✓ يتطلب إنجاز تطبيقات تقنية لتخفيف الضغط على النظام المعلوماتي (SIT).

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: المراجع العربية

1- أحمد توفيق، إدارة أعمال(مدخل وظيفي)، الدار الجامعية للطباعة والنشر القاهرة 1999.

2- إيمان بغدادي، رماش سمية، تكنولوجية الرقمنة في المكتبات الجزائرية، مجلة أوراق بحدثية ع(01)، م(02)، الجزائر2022.

3- القمش، الإدارات الإلكترونية وآثارها في تحسين الإدارة القليدية،دراسة تطبيقية على جامعة صنعاء،مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة،2023.

4- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة(01)، بن عكنون الجزائر، 2000

5- حسين الصغير، دورس في المالية العامة، دار المحمدية الجزائر،1999.

6- حمزة منير، المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني والوثائق، دار المعية للنشر والتوزيع،قسنطينة، 2011.

7- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة بومرداس، 2014.

8- زين العابدين، مصطفى، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد (08)، العدد(02)، 2024.

9- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، جامعة بغداد كلية القانون.

10- عماد عيسى صالح محمد، المكتبات الرقمية الأندلس النظلاية والتطبيقات العلمية، القاهرة، الدار المصرية البنانية،2006.

11- علي محمد خلية وآخرون المالية العامة الطبعة (01)، دار زهران للنشر والتوزيع عمان الأردن.

12- محرزي محمد عباس، إقتصاديات مالية عامة، الطبعة(02)، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية،بن عكنون الجزائر،2005.

13- فتحي محمد ذياب، عوائد إقتصاديات المالية العامة، الطبعة(01)، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

14- قاشي يوسف، بن سنة ناصر، دور الخزينة العمومية في تنفيذ نفقاتى التجهيز العمومية، مجلة أوراق إقتصادية.2019.

15- مشفرة بن دخيل الله الختمي مشاريع وتجارب التحويل الرقمي في مؤسسات المعلومات، مجلة RIST، العدد(01)،2011.

16- محمد سمير أحمد الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، الطبعة (01)، عمان،2009.

17- محرزي محمد عباس إقتصاديات مالية عامة،الطبعة(02)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية،بن عكنون الجزائر، 2005.

18- ميلودة حمدو، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمات في المرفق العمومي، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.2022.

19- نجلاء أحمد ياسين الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

20- نور سليمان، قيسة،دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية الإدارة المحلية بالجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكادمية م(04)،ع(03)،2021.

21- نريمان رقوب،دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات الدقية والمالية وبنوك التأمينات، جامعة سطيف الجزائر،2018.

22- هاجر بن زغيبة، شيماء رحموني، دور الخزينة العمومية في الرقابة على تنفيذ الصفقات العمومية، مذكرة ماستر، برج بوعريريج،2021.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

1- exla tecnologie.matt tarpey. ABreif history of digitization.2020

الملاحق

الجمهوريه الجزائرية الديمقراطيه الشعبيه

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

حوالة الدفع T6,T5,T4,T3,T2
نفقات مقيدة في الميزانية العامة للدولة

رمز الآمر بالصرف :
السنة المالية :
رقم الحوالة :
تاريخ الحوالة :
موضوع النفقة :
طريقة الدفع :
رقم العملية T3 :
عنوان العمليه T3 :
أحكام التدخل (T6،T5،T4) :

المحاسب المختص:
للخزينة RIB/RIP:

التصنيف حسب النشاط	الرمز	التسمية
محفظة البرنامج		
البرنامج		
النشاط		
النشاط الفرعي		

رقم بطاقة الالتزام	البرنامج الفرعي	التقييد الميزانياتي	المبلغ الخام	الإقتطاعات		تحديد المستفيد			المبلغ الإجمالي للدفع	ملاحظات
				الحساب الدائن	مبلغ الإقتطاع	المستفيد	رقم حساب المستفيد	مرجع وثيقة الدفع		

توقف الحوالة على مبلغ : (بالأحرف)

تاريخ التسديد :

الإطار المخصص للمحاسب العمومي	
المبلغ الإجمالي للدفع	
الرفض	
نفقة قابلة للدفع	
إقتطاعات المحاسب العمومي	
المبلغ الإجمالي الصافي للدفع	

الآمر بالصرف :

المحاسب العمومي المختص :

MINISTERE DES FINANCES
TRESORERIE DE MILA
BUREAU DEPENSES FONCTIONNEMENT

RELEVE D'OPERATIONS

JOURNEE 3/5/2024

DATE OPERATION : **05/05/2024**

B. DEPENSES

COMPTE	POSTE	NUMERAIRE	BCA	CCP	OP ORDRE	TOTAUX
202031027		0,00	24.990,00	0,00	0,00	24.990,00
TOTAUX		0,00	24.990,00	0,00	0,00	24.990,00

MINISTERE DES FINANCES
TRESORERIE DE MILA

BORDEREAU COLLECTIF

de virements de dépenses publiques

à payer par virements bancaires

Etablissement Bancaire : Banque d'Algérie

DATE REGLEMENT 05/05/2024
JOURNEE 3

N° Ordre	Code Ordon	Ordonnateur	Montant Net
1	117043	DIRECTION DE LA POSTE ET DES TELECOMMUNICATIONS	24.990,00
		Total général:	**24.990,00**

Certifie exact
A MILA, le :.....
Le Tresorier

الهيكل التنظيمي لإدارة خزينة الولاية

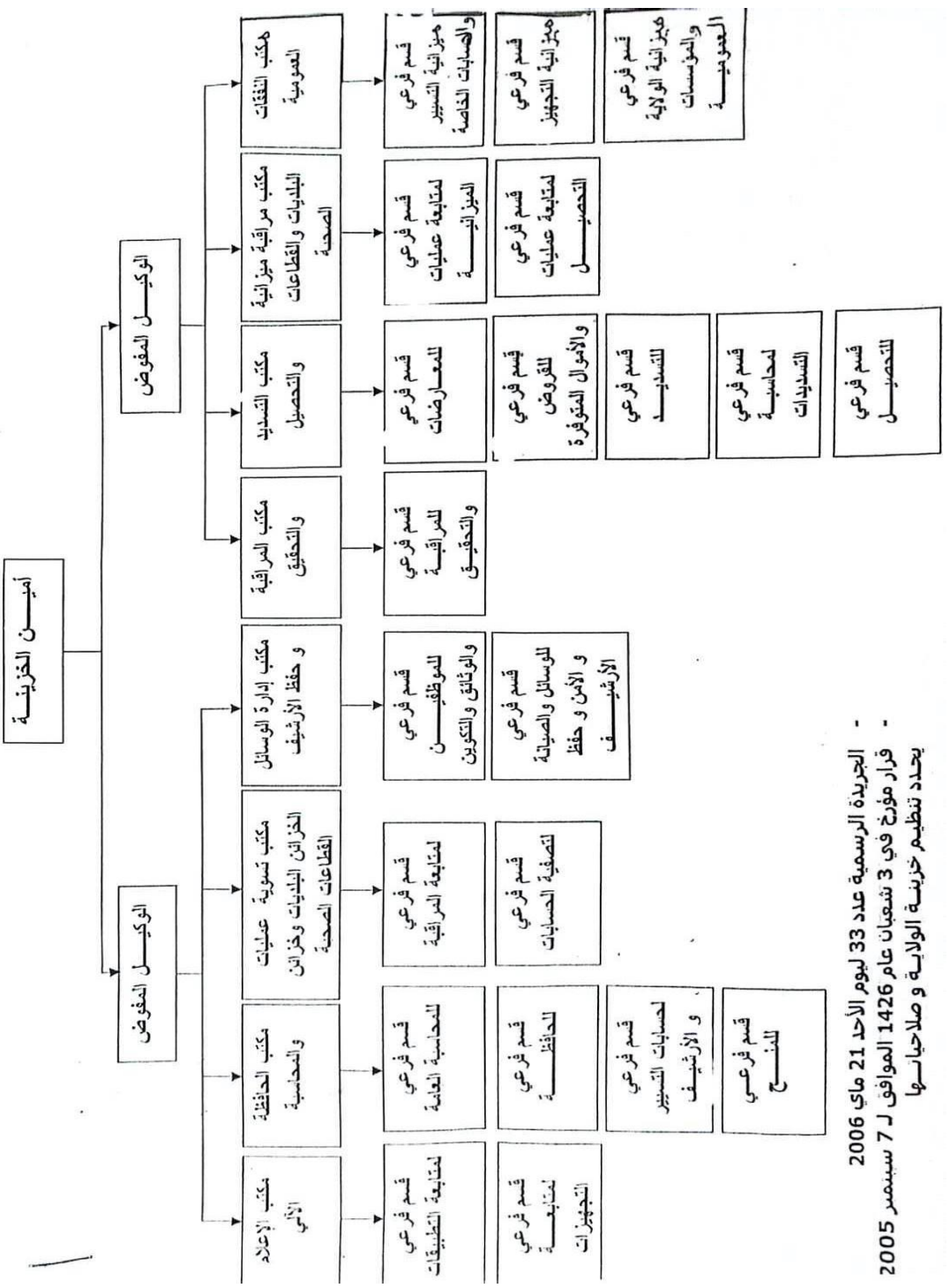

- الجريدة الرسمية عدد 33 ليوم الأحد 21 ماي 2006
- قرار مؤرخ في 3 شعبان عام 1426 الموافق لـ 7 سبتمبر 2005 يحدد تنظيم خزينة الولاية و صلاحياتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة :.....
الهيئة الإدارية:.....
رمز الامر بالصرف : .....

رقم بطاقة الالتزام:التار

رمز البرنامج : .....
رمز النشـاط : .....
رمز النشاط الفرعي (عند الاقتضاء):.....

رمز البرنامج الفرعي :.....

العنوان :(يجب إبراز العنوان المعني / اختيار خانة العنوان المعني)

- ☐ العنوان الأول : نفقات المستخدمين
- ☐ العنوان الثاني : نفقات تسيير المصالح
- ☐ العنوان الرابع : نفقات التحويل

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع).....

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع).....

الصنف / الصنف الفرعي		رخصة الإلتزام المفتوحة / المعدلة	مجموع الإلتزامات السابقة	الرصيد الأولي	الالتزام المقترح	الرصيد المتبقي
الصنف						
الصنف الفرعي						

موضوع الالتزام:

.....
.....
.....

إطار مخصص للمراقب الميزانياتي	إطار مخصص للآمر بالصرف
رقم التأشيرة :	ختم
تاريخ التأشيرة :	امضاء
إمضاء : الختم :	

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

إشعار بالتحويل

تفقات مقيدة في الميزانية العامة للدولة

رمز الأمر بالصرف :.....

سنة التسيير:.....

رقم الحوالة :.....

تاريخ الحوالة :.....

طريقة الدفع : البنك /الخزينة

المحاسب العمومي المختص :
الخزينة RIB:

التصنيف حسب النشاط	الرمز	التصفية
محفظة البرنامج		
البرنامج		
النشاط		
النشاط الفرعي (عند الإقتضاء)		

تحديد المستفيد	رقم حساب الدائن	البرنامج الفرعي	المبلغ	اقتطاع المحاسب العمومي	المبلغ الصافي الدفع	المرجع و الملاحظة

بطاقة النفقـــة

في

مدين 202 031/27

من حساب رقم

110 002 000

إلى حساب دائن رقم

طبيعة الوثائق	المبلغ	طبيعة الوثائق
	24 990,00	
المجموع:	24 990,00	

سبب العملية

REGLEMENT FACTURES

تأشيرة المصلحة المعدة للبطاقة		تأشيرة مصلحة المحاسبة

المؤسسة - احذية وأنسجة

جبور عثمان
رقم س.ت:
الرقم الجبائي:
الرقم الاحصائي:
رقم ح بنكي:
بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ميلة
العنوان حي بن صالح طريق القرارم قوقة- ميلة

ميلة في: 27 جانفي 2024

في ذمة : المديرية الولائية للبريد و المواصلات السلكية واللاسلكية
العنوان : ميلة

فاتورة رقم 2024/03

سند طلب رقم 2024/04

الرقم	التعيين	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ
1	بذلة صيفية	و	3	6 000,00	18 000,00
2	احذية رجالية	و	3	2 330,00	6 990,00
		المبلغ الاجمالي			24 990,00

حدد مبلغ الفاتورة ب : أربعة و عشرون الف وتسعمائة وتسعون دينار جزائري

حيز مخصص
لمصلحة المراقبة الميزانياتية
ب:
في:

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
republique algerienne democratique et populaire

سند طلب

رقم: 04 | تاريخ: 2024/03/14

التعريف بالمصلحة المتعاقدة

التسمية:**المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ميلة**
رمز المسير (الامر بالصرف):**00 117043**
العنوان :**شارع اول نوفمبر 1954 ميلة**
الهاتف :**031473434** الفاكس : **031473708**

الاسم واللقب: حيور عثمان
او اسم الشركة: البسة احذية وانسجة -
يتصرف لحساب:
العنوان:حي بن صالح طريق القرارم قوقة -ميلة
الهاتف:

رقم السجل التجاري	رقم التعريف الجبائي:
رقم الاعتماد:	رقم التعريف الاحصائي:
كشف الحسابات البنكية او البريدية:	003 بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة ميلة-

اشغال ☐	نفقات تسيير المصالح ☑	موضوع الطلب بالتفصيل: شراء الملابس والاحذية لسنة 2024	
لوازم ☑	نفقات الاستثمار ☐		
خدمات ☐	نفقات التحويل ☐		

الرقم	البيانات	وحدة	الكمية	السعر الوحدوي	المبلغ
1	**بذلة صيفية**	و	3	6 000,00	18 000,00
2	**احذية رجالية**	و	3	2 330,00	6 990,00
	المبلغ الاجمالي				**24 990,00**

يوقف سند هدا الطلب على المبلغ الاجمالي (بالحروف):
أربعة وعشرون الف وتسعمائة وتسعون دينار جزائري

يلتزم المتعامل الاقتصادي بتنفيد هدا الطلب حسب الشروط المحددة
مصدر التمويل :الميزانية العامة للدولة لسنة 2024 -البرنامج 068 - البرنامج الفرعي 02 -النشاط 2001 -
الصنف 27000 الصنف الفرعي 27500
تقدر مدة التسليم والتنفيد ب (01) شهر وهذا ابتداءا من تاريخ إمضاء هدا السند .